أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي
(الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً)

الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد سعيد *

الملخص

حُددت مشكلة البحث من خلال وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر تريليونات الدولارات مستثمرة في خارج الوطن العربي أو في البنوك الأجنبية، ومع استيراد ملايين الأطنان من المواد الغذائية سنوياً بمليارات الدولارات، ومع أن الأمن الغذائي العربي يُعدّ مقوماً مهماً من مقومات الأمن القومي العربي، ومع وجود 45 % من العرب يقطنون في الأرياف ونحو 31 % من قوة العمل العربية تعمل في الزراعة . **إلا أنه يوجد عزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي** . سعى البحث إلى تحديد أسباب أزمة الغذاء في العالم وفي الوطن العربي بشكل خاص، وقد تبيّن أن من أهم الأسباب هي : ارتفاع أسعار الغذاء والمضاربة من قبل الشركات العالمية، وسوء الإدارة وضعف التنمية، ولاسيَّما في المجتمعات الريفية، والعزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، والنمو السكاني والهجرة من الأرياف، وفي تدهور الأراضي الزراعية، ونقص موارد المياه وتدني جودتها، وتدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف

* قسم الجغرافية - كلية الآداب – جامعة دمشق

طرائق الزراعة المتبعة في أغلب المناطق الزراعية الرئيسة (تبيّن أن استخدام الميكنة في الوطن العربي هي أقل من المستوى العالمي بنحـــو 40%)، وقـــصور التخطـــيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وكذلك في تدني التجارة البينية الزراعيـــة، وعـــدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي، وبوجود أســـباب أخـــرى بيئيـــة وأمنية واجتماعية . وقد رُصِدَتِ الفجوة الغذائية وحُدِّدَتْ مستوياتها حيث قُدّرت قيمتها بـــ 19 مليار دولار من السلع الغذائية الأساسية فقط، ووصلت نسبة ناقصي الغذاء في الوطن العربي لـــ 11% من مجموع السكان، وتجاوزت في بعض الدول الـــ 70%. ثم ذهب البحث إلى دراسة مقومات الأمن الغذائي العربي وتحليلها، الطبيعيـــة منهـــا والبشرية على حدّ سواء، مظهراً جوانب القوة والضعف في كل مقوم من المقومات : في الرقعة الزراعية (وصلت مساحة الأراضي الزراعية إلى نحو 35 % من مـــساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا يجعل من إمكانية مضاعفة المـــساحات الزراعيـــة أمراً ممكناً إذا توافرت الشروط الأخرى وبشكل خاص المياه والاستثمارات)، وموارد المياه، والظروف المناخية، والثروة الحيوانية،ثم في قوة العمل (تبيّن فـــي البحـــث أن إنتاجية العامل الزراعي العربي كانت أعلى من إنتاجية العامل العالمي، في حين تدنت إنتاجية الهكتار في المنطقة العربية عن مثيلتها العالمية)، والتسويق الزراعي، وركّـــز بشكل مفصّل على الاستثمارات الزراعية وأهمية دورها في التنمية الريفية المـــستدامة كشرط أساسي وحيوي في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمـــن الغذائي العربي. وقد توصل البحث إلى نتائج عدة تراوحت بين أوضاع تدني الإنتـــاج وأسبابه في شقي القطاع الزراعي، النباتي والحيواني، وفي إظهار العلاقة الجدلية بين الأمن المائي والأمن الغذائي وأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث بلغت نسبة ما يُستغل منها في الزراعة نحو 89% وأن نسبة المستغلّ من هذه الموارد وصلت إلى 50%، وهذا بحدّ ذاته يشكل تحدّياً كبيراً لتلك الموارد، ولكن تبيّن بالوقـــت نفـــسه أن استخدام الطرائق الحديثة في الري يوفر كميات هائلة من المياه قادرة إذا ما استخدمت

بشكل مناسب على تحقيق الأمن الغذائي العربي . تمكن البحث من تحديد أسباب تراجع التسويق الزراعي للمنتجات الزراعية العربية وعدم قدرتها على المنافسة لمثيلاتها الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية . وحددّ البحث واقع البحث العلمي الزراعي وأهميته. ثم رصد واقع الاستثمارات الزراعية مقارنة بغيرها من الاستثمارات العربية البينية، وبيّن الأسباب الخفية لتراجع هذه الاستثمارات . وقد تبيّن وجود علاقة ارتباط واضحة وإيجابية بين زيادة الاستثمارات البينية والاستثمارات الزراعية، ولكنها ليست قوية حيث كانت النتيجة +0.15 وفقاً لمعامل ارتباط الرتب عند سبيرمان. وفي النهاية وضع البحث اقتراحات متعددة للخروج من هذا القصور في الوضع الغذائي العربي وكيفية إيجاد المشجعات لزيادة الاستثمارات الزراعية ومحاربة الفقر بوصفه ضرورةً أساسيةً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وإيجاد بنية تحتية مناسبة، ورصد الاستثمارات الكافية للتصنيع الزراعي (يمكن للتصنيع الزراعي أن يزيد من القيمة المضافة في السلع والمنتجات الزراعية وأن يُوجد فرص عمل كثيرة في المجتمعات الريفية) والبحث العلمي الزراعي، الذي يجب أن يتوجه نحو تحسين خصائص السلالات المحلية وزيادة إنتاجيتها بوصفها ضرورة حيوية، لأنها تتلاءم والظروف البيئية المحلية، والمحافظة بالوقت نفسه على الموارد البيئية الريفية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحدّ من الهجرة ويحافظ على المنظومات البيئية المحلية، وتبيّن أن تخصيص العائلات بمبلغ 1000دولار لكل عائلة، قادر على وضع المجتمع الريفي على طريق التنمية، ولذلك يُعدّ مشروع إنشاء بنك للفقراء يقوم بتقديم القروض لهذه العائلات، من الطرائق المساهمة في انطلاقة التنمية الريفية، فضلاً عن إنشاء مصرف زراعي كبير لتمويل المشروعات الزراعية والتنموية الريفية المستدامة يُقرض الحكومات والقطاع الخاص في هذا المجال تحديداً . في البحث عشرون جدولاً واثنا عشر مخططاً توضيحياً منها ثلاثة مخططات مقترحة : واحد للإدارة المتكاملة لموارد المياه، والآخر للتنمية المستدامة، والثالث لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

المقدمة:

تعريف الأمن الغذائي : عرّفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعاً وفي الأوقات جميعها. في حين عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: " تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء) اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري ".وفي التعريفين السابقين يوجد قصور واضح في بعض الجوانب:

1- غياب القدرة على تأمين الغذاء وهي تشكل شرطاً أساسياً لأنه قد تؤمن الاحتياجات الغذائية من خلال المساعدات الخارجية، وهذا لا يدخل في مفهوم الأمن الغذائي.
2- ضمان وصول الغذاء إلى مستحقيه، وهذا شرط ضروري،لأنه حتى في الدول المتقدمة كثيراً ما يوجد من لا يصلهم الغذاء ويقفون في طوابير المساعدات وقد لا تصل.
3- إيجاد الشروط المادية الضرورية لعمليات إنتاج الغذاء ومحاربة الفقر وتأمينها، وهما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي في أي مكان في العالم.
4- التركيب النوعي للغذاء.أي نسبة المكونات الأساسية للوجبة الغذائية التي يحصل عليها الفرد.

أهمية البحث: تُعدّ مشكلة الأمن الغذائي من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه الوطن العربي، فإذا استثنينا سورية فإن الدول العربية الأخرى كلّها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية ولاسيَّما الأساسية منها . فالعرب يشترون أكبر كمية للقمح المعروضة في الأسواق العالمية،وقُدّرت قيمة الفجوة الغذائية العربية بـــ 19 مليار

دولار بلغت قيمة كمية الحبوب 9.9 مليار دولار [1]؛ مما يُشكّل عبئاً ثقيلاً على كثير من الدول العربية ولاسيَّما الدول غير النفطية . وهكذا نجد أن لدراسة مشكلة الأمن الغذائي أهمية كبيرة لأنها تدخل ضمن الدراسات الاستراتيجية المتوجهة نحو الأمن القومي. ونظراً إلى أن قطاع الزراعة يعاني من مشكلات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية،وتأتي دراسة واقع ومشكلات الاستثمارات في القطاع الزراعي في مقدمة تلك،وهي بالوقت نفسه تشكل الأساس الذي تنطلق منه الخطط التنموية الضرورية لتنشيط هذا القطاع وجعله قادراً على تلبية الاحتياجات العربية من الغذاء بشقيه النباتي والحيواني. من هنا يكتسب هذا البحث الأهمية النظرية والتطبيقية على حدّ سواء.

مشكلة البحث: على الرغم من الأوضاع الآتية :

1- وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمقدّرة بنحو 71.5 مليون هكتار.
2- توافر أرصدة مالية كبيرة تقدّر بـ 4 تريليون دولار داخل الوطن العربي وخارجه.
3- استيراد معظم الدول العربية لمعظم احتياجاتها الغذائية الأساسية (44% من احتياجاتها من الحبوب، ونحو 69% من احتياجاتها من الزيوت والسكر).
4- يعمل في قطاع الزراعة نحو 30.6% (29.9 مليون عامل) من قوة العمل العربية. ويعيش في الأرياف نحو 44.2 % من السكان العرب.
5- يُعدّ الأمن الغذائي العربي مقوماً مهماً من مقومات الأمن القومي العربي.

إلا أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال دون المستوى المطلوب ودون الحد المناسب لتفعيل هذا القطاع وتنشيطه ليلبي الاحتياجات العربية من الغذاء وليحقق الأمن الغذائي المنشود .

1 - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2007 م .

أهداف البحث: هدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- تعرّف مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية.

2- تحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي العربي.

3- تحديد دور الاستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

4- وضع تصور مناسب للمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من حالة الأمن الغذائي.

منهجية البحث: استُخدم في البحث ثلاثة مناهج وهي:

1 . منهج النظم الذي يساعد في تحديد المُدخلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمشكلات الأمن الغذائي والتفاعلات التي تحدث بين هذه المدخلات ومعرفة المخرجات المتوقعة والتي تُسهم في حل تلك المشكلات.

2. المنهج الكمي الذي يُمكّن من دراسة المعطيات الرقمية عن الإنتاج والواردات وحجم الاستثمارات والاحتياجات من تلك الاستثمارات، وهي ستشكل معظم الدراسة.

3. منهج الإدارة المتكاملة الذي استخدم بشكل خاص في الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي،الأمن المائي،الأمن القومي العربي،الإدارة المتكاملة،الاستثمارات البينية والزراعية،ناقصو الغذاء، المدخلات،المخرجات،التسويق الزراعي، الميكنة الزراعية، المخصبات الزراعية،الزراعة العضوية،الزراعة بدون حرث،التنمية الزراعية،التنمية المستدامة.

غدت قضية تأمين الغذاء في العالم في السنوات الأخيرة، ولاسيَّما مع بداية الأزمة المالية العالمية، إحدى أهم القضايا التي تواجه البشرية، حيث ارتفع عدد الذين

يعانون من الجوع لنحو 900 مليون نسمة[2] والخوف من أن تنتقل الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية عالمية بعدما تحولت إلى أزمة اقتصادية مما سيؤثر في دول كثيرة في العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتعود أزمة الغذاء في العالم للأسباب الآتية :

1- ارتفاع أسعار الغذاء، وبشكل خاص الأساسي منه، لدرجة بات من الصعوبة على كثير من الدول تأمين احتياجاتها من الأسواق العالمية. ويتوقع أن تستمر الأسعار في الارتفاع حتى عام 2017 م بنسبة 80% للزيوت النباتية وبنسبة 60% للحبوب و30% للسكر و20 % للحوم[3].

2- ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري[4]، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، مما دفع كثير من شركات إنتاج الغذاء لتقوم بتحويل مساحات واسعة من إنتاج المحاصيل الحقلية إلى إنتاج محاصيل تنتج الوقود العضوي (تم تحويل 10 مليون طن من الذرة والزيوت وفول الصويا، ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن في عام 2016 م)، مما أدى إلى نقص واضح في كميات المعروض من الغذاء في الأسواق الدولية وحرمان كثير من الدول الفقيرة من توافر المحاصيل الغذائية بشروط مقبولة (انخفضت كميات الحبوب المنتجة في كندا واستراليا بنسبة 20% نتيجة للظروف الطبيعية في عامي 2007 – 2008 م).

2 تقرير الأمم المتحدة في نهاية الربع الأول من عام 2009م .

3 تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) . أيار / مايو 2008 م .

4 أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحويل كميات كبيرة من الغذاء إلى وقود، وأدى كذلك إلى ارتفاع مدخلات الإنتاج الزراعي لأنها تستخدم الوقود في الزراعة وفي النقل والتسويق والمعالجة .

3- المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات العالمية،حيث تسيطر سبع شركات عالمية على نصف تجارة الغذاء العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير معهود سابقاً . فخلال عام 2008 م ارتفعت الأسعار بنسبة 43 %.

4- تحسّن القدرة الشرائية للطبقة الوسطى في الصين والهند (التي قُدّرت بنحو 300 مليون نسمة) مما زاد من احتياجاتهم الغذائية وقلّل من عرض السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

5- إصابة قطاع واسع من صغار المنتجين الزراعيين بالعجز في إنتاج سلع غذائية تصل إلى السوق الغذائي لارتفاع مدخلات الإنتاج،وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم أو إيجاد التمويل اللازم لمنتجاتهم.

6- تراجع الاحتياطي المخزن من الحبوب منذ عام 2007م نتيجة الجفاف وتكراره في كثير من الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء (وصل الاحتياطي في عام 2008م في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ 60 عاماً)، مما جعل من الفقر مسيطراً على مجتمعات كثيرة.

7- ضعف التنمية بخاصة في المجتمعات الريفية، مما أدى إلى قصور في فعالية القطاع الزراعي وعدم وجود دينامية قوية لدفعه نحو الأمام.

8- العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، لأن العائد فيه ليس سريعاً، والتحول إلى قطاعات استثمارية ذات ربحية سريعة في ظل أزمة مالية واقتصادية عالمية. وقد تدفع هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بأزمة الغذاء للتفاقم بمستويات أعلى ليزداد عدد ناقصي الغذاء إلى أكثر من مليار نسمة [5].

5 أعلنت منظمة الفاو، وخلال كتابة هذا البحث (حزيران / يونيو 2009 م)، أن عدد ناقصي الغذاء وصل إلى مليار وخمسة ملايين نسمة . ومن المرجح أن يزيد إذا لم تتخذ إجراءات إسعافية سريعة وإذا استمرت الأزمة الاقتصادية بالتفاقم .

بيّنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) في تقريرها لعام 2008م أن خمس دول عربية معرضة لأخطار شديدة نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء العالمي وهي: الصومال، اليمن، جزر القمر، جيبوتي، الأراضي الفلسطينية. وأن الصومال يعاني من أزمة غذائية خانقة نتيجة لعوامل أخرى: انعدام الأمن بسبب الحروب المستمرة، والجفاف المتكرر، والفقر الشديد وعدم وجود تنمية، باختصار تتجسد في مشكلة الصومال مشاكل العالم النامي كلّها في عدم قدرته على تأمين الغذاء. وإذا عرفنا أن الدول العربية كلّها (عدا سورية) تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية،حتى في المحاصيل الرئيسة منها، وأن نحو 140 مليون عربي يقطنون الأرياف وتمسهم قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية مباشرة، تأكدّ لنا لماذا أصبح من الضروري رصد مشكلة الأمن الغذائي وتحديد أسبابها ونتائجها وتأثيرها في قضايا الأمن المائي العربي؛ لأن نحو 89% من مياهنا يذهب إلى قطاع الزراعة، وأن تكشف الظهير الغذائي العربي يُعدّ من أكثر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي. وفي آخر تقدير عن نسب ناقصي الغذاء في الوطن العربي[6] تبيّن أنهم يمثلون أكثر من 11% من مجموع السكان. وقد وصلت نسبتهم إلى 71% من مجمل السكان في الصومال، 38% في اليمن، 27% في العراق، 26% في السودان.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: تشكل الفجوة الغذائية هاجساً مهماً يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الوطن العربي (وفي خطة البحث عدم الغوص في تفاصيل السلع كلّها ولكن سيتم التركيز على المحاصيل الغذائية الأساسية). قُدّرت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسة بـ 15 مليار دولار . كان للقمح والذرة الرفيعة والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية الحصة الأساسية حيث بلغت نحو 78% (11.7 مليار دولار) من قيمة المشتريات الغذائية.

6 المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى . القاهرة . 1-5 آذار / مارس 2008 م .

الجدول رقم 1يبيّن نسب الفجوة الغذائية في الوطن العربي على السلع الغذائية الرئيسة

نوع المادة الغذائية	قيمة المستورد من المادة الغذائية . مليار دولار	النسبة المئوية من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية%	نسبة الاكتفاء الذاتي من المادة الغذائية %
الحبوب	8.25	55	56
الزيوت والسكر	3.45	23	31
اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى	3.30	22	87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من مجلدات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يبيّن الجدول السابق حجم أزمة الغذاء في الوطن العربي، فضخامة الفجوة الغذائية[7] تثقل كاهل كثير من الشعوب والحكومات العربية وتجعل من الأمن الغذائي العربي في وضع حرج وتدفع بالضرورة نحو إيجاد السبل المناسبة لحل هذه المشكلة.

أسباب أزمة الغذاء في الوطن العربي: ليس من السهولة بمكان تحديد أسباب أزمة الغذاء في الوطن العربي لتداخل الأسباب مع بعضها وتشابكها وتنشيط بعضها بعضاً كمنظومة واحدة متعددة الأوجه والمستويات؛ وذلك وفقاً لتنوع العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على حدّ سواء، ويمكن تحديدها بالآتي :

1- النمو السكاني والهجرة من الأرياف.
2- تدهور الأراضي الزراعية.
3- نقص موارد المياه وتدني جودتها وسوء استغلالها.
4- تدني الاستثمارات الزراعية تدنياً كبيراً.
5- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعة المتبعة في أغلب المناطق الزراعية الرئيسة.

7 يقصد بالفجوة الغذائية الكمية الغذائية التي يجب أن توفرها لتلبية احتياجات السكان من المادة الغذائية.

6- قصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
7- تدني التجارة البينية الزراعية وعدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي.
8- السماح بتصدير بعض السلع الغذائية الأساسية،القمح والذرة، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.
9- أسباب أخرى (بيئية وأمنية واجتماعية...) .

يجب التنويه إلى أن الوضع ليس مأساوياً، كما بيّنه الجدول السابق، إذْ نجد أن الإنتاج من بعض المنتجات الزراعية قد حقّق الاكتفاء الذاتي منها وأمّنت احتياجات الأسواق العربية، نظرياً، وهي: الخضار والفواكه والذرة، وزادت عن احتياجات الأسواق من البطاطا والأسماك للسنوات من عام 2002–2007 م [8].

يبلغ متوسط نصيب المواطن العربي من السعرات الحرارية 2930 سعره حرارية، في حين يبلغ المتوسط العالمي 2810 سعره. وبذلك يزيد متوسط ما يحصل عليه المواطن العربي من سعرات حرارية على المتوسط العالمي بنحو 28.5%، وهذا يُعدّ جيداً للوهلة الأولى ولكن من بنية الوجبة الغذائية ومن واقع شراء نحو 60% منها من خارج الوطن العربي، ومن أن هذا الارتفاع له أبعاد جغرافية (مجتمعات النفط الاستهلاكية)، وأن عدد ناقصي الغذاء في الوطن العربي يصل إلى نحو 25 مليون نسمة، يتضح لنا أن الرقم لا يعكس بالضرورة في الأوقات كلّها وفي الأماكن كلّها الواقع العياني للخلفية الجغرافية لهذا الرقم.

سيركز البحث على مقومات الأمن الغذائي ومدخلاته الرئيسة لأنها هي التي تحتضن الأسباب وتدفع بها نحو التشكل لتصبح عائقاً أمام وضح الحلول المناسبة والتقدم بثقة نحو المستقبل بأقل ما يمكن من الآثار السلبية لهذه المشكلة.

8 المجلد السابع والعشرين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر في عام 2008 م .

مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية : تشكل دراسة مقومات الأمن الغذائي وتحديدها المدخل الجغرافي الصحيح للإحاطة بهذه القضية وسبر أعماقها لتكون موجهاً لعمليات لاحقة تتضمن التصدي لأسبابها والتقليل من آثارها ومواجهة العقبات التي تقف أمام حلها،ودفع الاستثمارات العربية بالشكل المناسب نحو الأماكن الجغرافية المناسبة لتتحقق التنمية الزراعية ومن خلالها التنمية المستدامة المطلوبة .وتتحدد مقومات الأمن الغذائي العربي في جملة من المقومات مترابطة ومتفاعلة مع بعضها يؤثر بعضها ببعض الآخر كمنظومة واحدة، ومع ذلك سنصنفها إلى مجموعتين وهما:

1-مجموعة المقومات الطبيعية،وتشمل :

1. الرقعة الزراعية. 3 . الموارد المائية.
2. الظروف المناخية. 4 . الثروة الحيوانية (البرية والمائية).

2-مجموعة المقومات البشرية – الاقتصادية، وتشمل :

1. قوة العمل الزراعية وكفاءتها الإنتاجية. 4 . استخدام الميكنة والمخصبات الزراعية.
2. التسويق الزراعي. 5 . البحث العلمي الزراعي.
3. رأس المال والاستثمارات الزراعية . 6 .مقومات أخرى كالإرشاد والأمن والملكية.

المقومات الطبيعية للأمن الغذائي العربي:

أولاً -الرقعة الزراعية: تقدّر مساحة الوطن العربي بـ 1383 مليون هكتار[9]، وتقدّر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 200 مليون هكتار .

9 (جُمِعَتْ مساحات الدول العربية كما قدمت كل دولة مساحتها إلى جامعة الدول العربية فكانت 13.83 مليون كم2 فقط وليست 14 مليون كم2 كما تعتمدها مراجع كثيرة) .

الجدول رقم 2 يبيّن البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي ونسبها العامة.

بنية الأراضي	المساحة مقدرة بمليون هكتار	النسبة المئوية من المساحة الكلية %
أراضٍ قابلة للزراعة	200	14.46
أراض مزروعة منها	71.46[10]	
مراعي طبيعية	270	19.52
غابات	130	9.40
صحارى	783	56.62
المجموع	1383	100

المصدر: **جمعها الباحث من مصادر متعددة من الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية** .

تعادل المساحة الإجمالية للوطن العربي نحو 10.6% من مساحة اليابسة والمقدّرة بـ 13014 مليون هكتار،في حين تعادل المساحة المزروعة في الوطن العربي والبالغة نحو 71.46 مليون هكتار نحو 4.6% من المساحة المزروعة عالمياً والمقدّرة بـ 1549.4 مليون هكتار.وإذا كانت المساحة المزروعة في الوطن العربي تعادل نحو 5.2% من مساحته الإجمالية فإن المساحة المزروعة عالمياً تعادل نحو 11.9% من المساحة الإجمالية للعالم. وهذا يبيّن أن نسبة المزروع في الوطن العربي إلى المساحة العامة لا تمثل سوى 42.9% فقط من نسبة المزروع عالمياً إلى المساحة العالمية.

هناك فرق كبير بين نصيب الفرد في أعلى دولة كالسودان 0.6 هكتار(6000 م^2) وبين أدنى دولة كالكويت (20 م^2) فقط أو في جيبوتي بنحو 60 متراً مربعاً. ومن المفيد ذكره أن المساحة المزروعة تعادل نحو 35.57 % من مجمل المساحة الصالحة للزراعة، مما يفتح المجال واسعاً أمام مضاعفة المساحات الزراعية إذا توافرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك. وبالوقت نفسه نجد أن نصيب الفرد من الأراضي

10 المزروع في عام 2005 م . وهي آخر المعطيات المتوافرة .

الصالحة للزراعة في الوطن العربي يبلغ نحو 0.6 هـ (6024 م^2) أي ما يعادل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في السودان بالنسبة إلى السودانيين.

تقدّر مساحة الأراضي المروية بنحو 14.04 مليون هكتار، وهي تعادل نحو19.6% من مساحة الأراضي المزروعة، وتعادل بالوقت نفسه نحو 5 % من مساحة الأراضي المروية عالمياً (278.1 مليون هكتار). وتعدّ نسبة الأراضي المروية عربياً أعلى من النسبة العالمية والبالغة 17.9%. وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها:

1- الظروف المناخية العربية لا تتوافق كثيراً في معظم المناطق مع الزراعة البعلية.
2- الاهتمام التاريخي التراكمي بالأراضي الزراعية كونها كانت مهداً للحضارات العربية.
3- وجود أغلب الأراضي الزراعية الجيدة في أحواض الأنهار ومحاولات الاستفادة منها بالقدر الكبير.
4- المشاريع الطموحة التي نُفذت في الدول الزراعية الأساسية كمصر وسورية والعراق والمغرب.

من هنا يمكن القول: إنَّه توجد مصداقية مرتفعة [11] في جزء مهم من الأراضي الزراعية العربية كونها تعتمد على الري، ولكن ما يُؤخذ على الأراضي الزراعية العربية تدني إنتاجيتها التي تعود لجملة من الأسباب هي:

1- تخلف طرائق الزراعة.
2- قلة الاستثمارات الموجهة إليها.
3- تراجع مستوى استخدام التقانة .
4- ضعف الإرشاد الزراعي واختيار المركبات المحصولية المناسبة.

11 المصداقية تعني هنا درجة الوثوق في الاعتماد عليها في الإنتاج وعدم تأثرها بالتقلبات المناخية .

5- ضعف البحث العلمي الموجه نحو الإنتاجية وتحسين السلالات المحلية.

الموارد المائية: تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي الذي لا يمكن للزراعة أن تتم من دونه، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن الترب ذات الخصائص الثابتة. فالماء يمكن نقله إلى حيث الترب الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه. وتنقسم مصادر المياه وفقاً لأهميتها الزراعية إلى الآتي:

1-الأمطار، بنوعيها الشتوية والصيفية. 2- الأنهار والينابيع.

3- المياه الجوفية بشقيها : أ . المرتبطة بالتغذية السطحية . ب . الأحفورية أو القديمة .

تقدّر كمية الأمطار في الوطن العربي بنحو 2282.5 مليار م^3 سنوياً،يتبخر منها ويذهب إلى البحر دون فائدة نحو 90%(2054.2 مليار م^3) أي إنَّ 10% فقط (228.2 مليار م^3) يمكن الاستفادة منها فعلياً في النشاط الزراعي .الجدول رقم 3 يبيّن توزيع الهطول المطري على الأقاليم الرئيسة في الوطن العربي .

الإقليم	كمية الهطول السنوية مليار م^3	النسبة المئوية من الإجمالي %
المشرق العربي	178.3	7.8
شبه الجزيرة العربية	211.5	9.3
الإقليم الأوسط	1304.2	57.1
المغرب العربي	588.5	25.8
إجمالي الوطن العربي	2282.5	100

المصدر: **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي .**

يبيّن الجدول السابق أن معظم الهطول المطري يسقط في فصل الصيف (الإقليم الأوسط والذي تمثله بالأساس السودان والصومال) حيث يزداد التبخر فيه لدرجة كبيرة،وكذلك الحال في شبه الجزيرة العربية والمغرب العربي لأن الصحراء تشكل معظم المساحة فتضيع كميات كبيرة من الأمطار دون فائدة منها لأنها بعيدة عن

مراكز الاستقرار البشري والنشاطات الاقتصادية في الغالب. ولعل الاستفادة الممكنة والأنجع هي في تحسين المراعي والمنظومات البيئية في المناطق الصحراوية التي تتسم بالهشاشة والضعف الشديد. لذلك يبقى إقليم المشرق العربي ومناطق الهطول الجيدة في إقليم المغرب العربي وبعض مناطق الهطول الصيفية[12] هي المناطق التي يتوافر فيها هطول مطري كافٍ للنشاط الزراعي الموثوق به إلى الدرجة المقبولة. يتميز الهطول المطري في الوطن العربي عن غيره من معظم مناطق العالم بالآتي:

1- تدني كمية الهطول المطري التي تتلقاها وحدة المساحة.

2- تذبذب الهطول وعدم انتظامه مكانياً أو زمانياً.

3- صعوبة الاستفادة من معظم كميات الهطل لأنها تهطل على مساحات واسعة، صحراوية في أغلبها وبعيدة عن مناطق النشاط والاستقرار البشري.

4- تبخر وفقدان نحو 90 % من كميات الهطل لأسباب مناخية بالدرجة الأولى.

5- التباين الشديد في متوسط الهطول المطري بين 5 مم سنوياً،في الربع الخالي والصحراء الكبرى، وبين أكثر من 1000 مم سنوياً، في مرتفعات جنوب السودان والمرتفعات الغربية في بلاد الشام.

يُعدّ الوطن العربي من أقل بقاع العالم تلقياً للهطول المطري وهو بمساحته الكبيرة التي تصل نسبتها إلى 10.6% من مساحة اليابسة إلا أن كمية الهطول المطري فيه لا تزيد على 0.74 % من نسبة الهطول المطري العالمي، أي إنَّها أقل من المتوسط العالمي على وحدة المساحة بنحو 14.3 مرة .وإذا حسبنا الموارد المائية المتاحة للاستثمار في الوطن العربي، والتي بأحسن تقديراتها لا تزيد على 458.8

12 تشمل مناطق الهطول الصيفية بعض مرتفعات اليمن وأبها والجبل الأخضر في عُمان وجزء من هضبة هرر في الصومال وبعض مناطق كردفان ودار فور وجنوب السودان بمرتفعاته .

مليارم^3 [13] فإنها تمثل نحو 0.9 % فقط من الكميات العالمية المتاحة والمقدرة بـ 52970.8 مليار م^3.

موارد المياه الجارية: تشكل موارد المياه الجارية الأساس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه في التنمية المستدامة لأنها قادرة -ولو نظرياً- على تأمين الاحتياجات المطلوبة لمجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وتقدّر كمية المياه الجارية في الوطن العربي بنحو 194.8 مليارم^3، ولكن مع ذلك فإن هذه الكمية ليست بأغلبها من داخل الوطن العربي بل هناك نحو 60 % منها قادمة من خارج الوطن العربي[14]، مما يجعل الكمية المذكورة تقع تحت رحمة الظروف الدولية والإقليمية وقوانين المياه الدولية والابتزاز السياسي والأمني كما حصل في عقد التسعينيات من القرن الماضي في حوض الفرات.

الأنهار المحلية: يفتقر الوطن العربي إلى السلاسل الجبلية المعقدة، التي تشكل المنابع المهمة للأنهار الكبيرة، وتقدّر كمية المياه الجارية من الأنهار المحلية بنحو 35.7 مليار م^3، وإذا أخذنا بالحسبان ما ذُكر عن قلة الهطول المطري يتضح معنا أن الأنهار المحلية ذات صفات متقاربة يمكن تحديدها بالآتي:

1- قصيرة في أطوالها .
2- التذبذب في غزارتها. حيث تتراوح بين الجفاف تقريباً في فصل الصيف إلى الخطورة الكاسحة والمدّمرة أحياناً في فصل الهطول المطري.
3- تعرض أغلبها للتلوث الشديد، وبشكل خاص الأنهار التي تمر في المدن الكبرى كنهر بردى والعاصي والشليف والسبو والمجردة.

13 تمثل هذه المياه السطحية فقط .

14 في بعض التقديرات 70% انظر التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 2007م .

4 - غالبية هذه الأنهار تم التحكم بها واستثمارها منذ آلاف السنين .

الأنهار الدولية: وهي أنهار قادمة من خارج الوطن العربي من دول الجوار الجغرافي، وتقدّر كمية المياه الوافدة سنوياً من هذه الأنهار بنحو 194.8 مليار م3 وتمثّلها:

1- نهر النيل . 2- نهر الفرات .

3- نهر دجلة . 4- نهر السنغال.

5- نهر جوبا. 6- نهر إشبيلي.

المياه الجوفية في الوطن العربي: تُشكل المياه الجوفية مصدراً مهماً من مصادر المياه في الوطن العربي، بل تكاد أن تكون المصدر الوحيد، الذي يمتلك طابع الاستمرارية، في بعض المناطق العربية وخاصة في المناطق ذات الهطول المطري القليل حيث لا توجد مجارٍ مائية دائمة الجريان. والمياه الجوفية نوعان هما:

1- المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية.

2- المياه الجوفية العميقة العائدة للعصور المطيرة القديمة والتي لا ترتبط بالتغذية السطحية.

المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية: يُعدّ هذا النوع من المياه الأكثر انتشاراً في الوطن العربي[15]. وتقدر المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية والمتاحة للاستثمار بنحو 42 مليار م^3 سنوياً، يستثمر منها نحو 35 مليارم^3

15 لا توجد منطقة من المناطق سواء كانت جافة أم رطبة، سهلية أم جبلية أم في بطون الأودية، إلا وتحتوي على قدر معين من المياه الجوفية، وهذا عائد إلى بنية الطبقات الحاملة وإلى شكلها واتجاهها ووفقاً للبنية التكتونية في المنطقة وقد تكون قريبة من السطح بحدود10 –2م، وهي توجد في أنواع الصخور جميعها ولكن بأشكال مختلفة وبأعماق متباينة .

(83.3%)، في بعض التقديرات 26 مليار م^3 [16]،غالبية هذه المياه المستنزفة تجري في المناطق التي لا تتناسب كمية المياه المسحوبة مع الكمية المعوضة لها، لذلك تظهر مشكلات استنزاف المياه الجوفية في معظم مناطق استثمارها، وبشكل خاص في المناطق الجافة وفي المناطق الساحلية.

المياه الجوفية العميقة التي لا ترتبط بالتغذية السطحية: تتضارب كثيراً تقديرات الاحتياطي من المياه الجوفية القديمة، بعضهم يقدّرها بنحو 15 ألف مليار **م^3** [17] في حين يرى بعضهم الآخر بأنها بحدود 7733 مليار **م^3** [18]. وتتوزع هذه المياه على مساحات واسعة من الوطن العربي مكونة نحو اثني عشر حوضاً كبيراً [19] .

استثمار موارد المياه في الوطن العربي :

يُستغلّ من موارد المياه المتاحة نحو 185 مليار م^3 وهي موزعة كالآتي:

1- 140 مليار م^3. من الموارد السطحية.

2- 35 مليار م^3. من موارد المياه الجوفية.

3- 10 مليار م^3. من تنقية مياه الصرف الصحي وعمليات الإعذاب [20].

أمَّا الاستثمار البنيوي للموارد المائية في الوطن العربي فهو كالآتي:

1- يذهب نحو 89% من موارد المياه إلى النشاط الزراعي (في بعض المراجع 88%).

16 انظر التقرير الاقتصادي العربي . 2008 م .

17 حسين علي العتر، د.زين العابدين سيد رزق، موارد المياه في الوطن العربي ووسائل تنميتها، ندوة المياه في الوطن العربي، القاهرة نوفمبر 1984، م2، ص45.

18 .محمود أبو زيد، تقييم الأوضاع الحالية للموارد المائية في الوطن العربي، 1993.

19 جان خوري، عبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، 1990، أكساد.

20 يستخدم الباحث مصطلح إعذاب المياه منذ عقد من الزمن عوضاً عن المصطلح المستخدم (تحلية) بحجة أننا نجعل الماء عذباً ولا نجعله حلواً، والله سبحانه وتعالى استخدم في القرآن الكريم (عذباً فراتاً).

2- يذهب إلى الأغراض البشرية نحو 7% من المياه المستثمرة، وهي في تزايد دائم.

3- 4 - 5% تُستثمر في القطاع الصناعي.

علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي : تستهلك الزراعة المروية نحو 89 % من الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي،مع أن قطاع الزراعة لا يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء كما لاحظنا، ولاسيَّما الحبوب والزيوت والسكر،ولكن يجب أن ننوه هنا إلى أننا نستثمر أكثر من 50% من مواردنا المائية الجارية المتاحة، وهذا في الواقع يُعدُّ مأساة كبيرة للأمن المائي،فالزراعة إذاً تشكل التحدي الأصعب الذي يواجه العرب في هدر مواردهم المائية من خلال استخدام الطرائق القديمة غير الاقتصادية وغير المناسبة في الري، ومن ثمَّ يجب التوجه قبل كل شيء إلى الكيفية الواجب إتباعها للتقليل -ما أمكن- من هدر المياه ولزيادة كفاءتها الاقتصادية. وتبيّن نسب استنزاف موارد المياه الداخلية والنسب المستخدمة في النشاط الزراعي على المستويين العربي والعالمي بعض الحقائق يمكن تلخيصها بالآتي:

1- يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط المتجدد سنوياً، أو ما يُعرف بالحد الآمن، بنحو 4.27 مرة.

2- يفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة.

3- إن بعض الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلاً لأنها أساساً لا تعتمد عليه، ومن ثمَّ فارتفاع النسبة هنا يشكل مصدر قلق فعلي في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالواحات الداخلية والغربية وسواحل البحر الأحمر ومعظم مناطق شبه جزيرة سيناء.

4- ترتفع نسب الاستهلاك في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة السريعة فيها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات وفي الزراعة، كما هو ملاحظ.

5- ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية المستخدمة بنحو 19%، وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة في الوطن العربي وإلى استخدام الطرائق الزراعية القديمة في الري؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المياه وارتفاع النسبة المذكورة.

6- يُلاحظ أن الدول العربية الزراعية الأساسية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا في هذا المجال.

7- إن النسب المذكورة ستؤدي حتماً إلى نتيجتين اثنتين على الأقل:

1. تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية.
2. تردي نوعية المياه وتراجع خصائصها الصحية.

إن استخدام طريقة الري بالرش في استثمار موارد المياه في القطاع الزراعي يرفع الكفاءة المائية إلى 70% أي يوفر نحو122 مليار $م^3$ من المياه المستثمرة، فإذا أضيفت هذه الكمية إلى الكمية المستثمرة (185+122)=307 مليار $م^3$ فإن المياه كافية لتحقيق نحو 83%* من حاجة العرب للمواد الغذائية. وإذا طبقنا طريقة الري بالتنقيط نستطيع رفع الكفاءة المائية إلى 85%، أي توفير 157 مليار $م^3$ سنوياً فتصبح كمية المياه المتاحة للاستثمار(185+157)=342 مليار $م^3$، وهذا يحقق 105% من إنتاج الغذاء ويضمن تحقيق الأمن الغذائي، ويمكّن بالوقت نفسه من توفير كميات كبيرة من المياه ويحافظ على التوازن البيئي والحيوي .

تتدنى إنتاجية موارد المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنسبة 65%، أي إنَّ إنتاجية المياه تمثل 35% فقط من الإنتاجية العالمية [21].

* إن 185 مليار م3 تحقق نحو 50% من حاجة الوطن العربي للغذاء.

21 يقدّر إنتاج المتر المكعب الواحد في الزراعة في الوطن العربي بنحو 700دولار، في حين يصل إلى 2000 دولار على المستوى العالمي، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى تخلف قطاع الزراعة، مما يؤدي بالضرورة إلى تراجع إنتاجيته . الواقع أن الوضع ليس كله واحداً في كل الدول العربية ففي

إن إنتاجية المياه في الزراعة لا تعادل أكثر من 9.2% من إنتاجيتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.[22] وهي تبلغ عالمياً بحدود 11.6%،لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة، بكثير وهذا أمر طبيعي، فللزراعة ضروراتها الطبيعية والحيوية التي لا يمكن تجاوزها والتي لا بدّ منها طبيعياً واقتصادياً واجتماعياً. ولكن مع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على 60%، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى طرائق الري وأنظمته في الزراعة. إن تطبيق الإدارة المتكاملة في الموارد المائية العربية (Integrated Water Resources Management) من الأهمية بمكان لأنه يحقق الأهداف الآتية :

1- الاستفادة المناسبة من الموارد المائية .
2- زيادة كميات المياه المتوافرة أو المتاحة للاستثمار.
3- تحسين نوعية المياه لأنها لا تتعرض للاستنزاف مما يغيّر من خصائصها .
4- ضمان استمراريتها للأجيال القادمة، وهذا هو المبدأ الرئيس في التنمية المستدامة.
5- زيادة إنتاجية موارد المياه ورفع كفاءتها المائية أو الجدوى الاقتصادية منها.

الجدول رقم4 يبيّن العلاقة بين العجز في الأمن المائي وفي الأمن الغذائي العربي من المدخل المائي

الحالة		2008 م	2015 م	2025 م	2030
الأمن المائي	النقص	-215 مليار م^3	- 245 مليار م^3	- 292 مليار م^3	- 378 مليار م^3
الأمن الغذائي	**النسبة**	**% 50**	**% 45**	**% 40**	**% 35**

المصدر: من إعداد الباحث . من تقارير متعددة .

يتضح من الجدول أن العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي تمثل حالة من التناغم والتوافق إذا ما اتبعت الطرائق الحديثة في استثمار موارد المياه في الزراعة،

الإمارات والجزائر ولبنان تزيد إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في الزراعة على المتوسط العالمي (3000، 2600، 2200 دولار على التوالي)، في حين هو سورية ومصر وعُمان بحدود600 دولار للمتر المكعب .

22 تقدّر إنتاجية المتر المكعب من المياه في القطاعات غير الزراعية بنحو 7.6 ألف دولار .

وهي ليست بالضرورة في حالة تنافر وتضاد كلياً. وعليه فإن وضع استراتيجيات مائية عربية على الصعيدين الحوضي والقومي يمثلان السبل الكفيلة لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

تضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية مبدأ التوازن بين الطلب والإمداد (أي بين الاحتياجات والقدرات) على الرغم من أنه تتداخل في طرفي هذه المعادلة عناصر متعددة تشمل معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

الشكل رقم 1 يبيّن أهمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتوازن بين الطلب والإمداد.

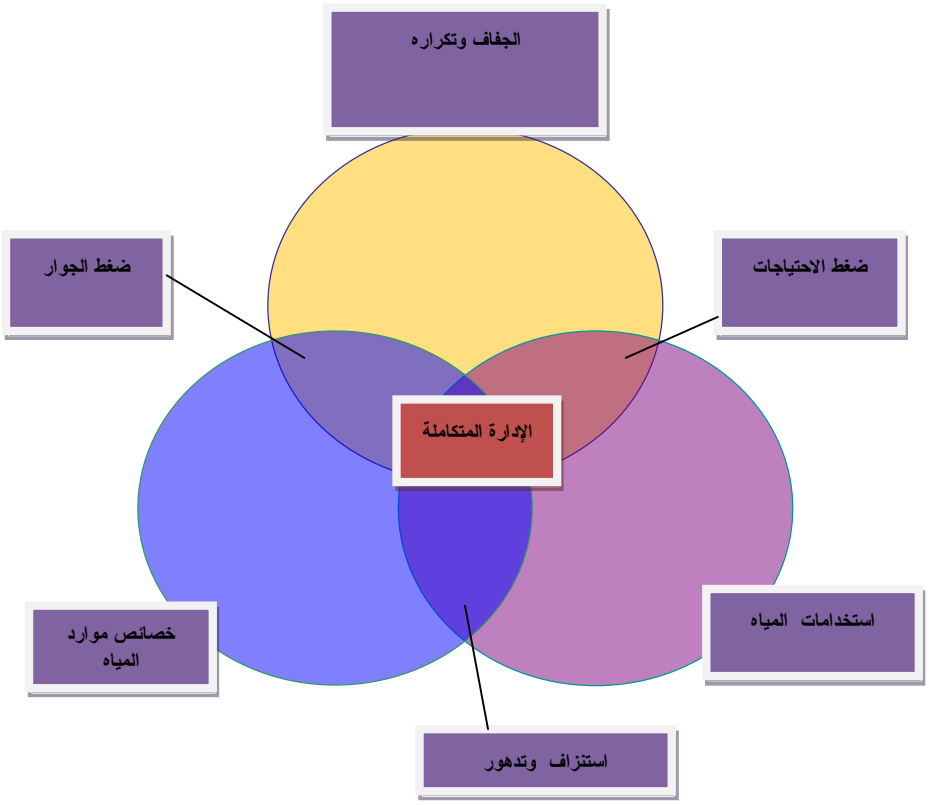

دور الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الوطن العربي

الثروة الحيوانية: تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي الذي يعول عليها -بشكل كبير- لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الريعية الإنتاجية لقطاع الزراعة وتعديل وضعها الاقتصادي،لأنها أساساً قريبة من تحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية (87%) أو أنها تزيد على ذلك كما في صيد الأسماك 105%. تقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

1- الثروة الحيوانية البرية ممثلة بالأغنام والأبقار والجمال والماعز.

2- الثروة الحيوانية المائية ممثلة بالأسماك وخلافها.

الثروة الحيوانية البرية : تشكل الثروة الحيوانية ركناً ومقوماً أساسياً من القطاع الزراعي التي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهي بالفعل قريبة من هذه الحالة.

الجدول رقم 5 يبيّن أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي(الوحدة: ألف رأس)

النوع	متوسط المدة من 99 – 2003 م	2004	2005	2006
الأغنام	1596229.24	171729.52	174620.36	180238.44
الماعز	103957.43	114365.23	112420.53	112961.16
الأبقار	58240.79	60531.60	61333.72	61848.45
الجمال	13540.62	14782.88	15076.54	15427.26
الجاموس	3658.22	3960.17	4115.50	4352.10

المصدر : من إعداد الباحث من أعداد مختلفة من الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

تعاني الثروة الحيوانية من جملة من المشكلات أهمها :

1- نقص القاعدة العلفية. (عدم استخدام نظم المعلومات الحديثة لتطويرها وتحديد المراعي الجيدة وتنظيم أوقاتها وحفر الآبار فيها وتنزيلها على مواقع يمكن توجيه القطعان إليها بالوقت المناسب).

2- تدني إنتاجيتها قياساً إلى الإنتاجية العالمية. إذْ تصل إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان إلى 35 % من الإنتاجية العالمية فقط، وهي تمثل نحو 15 % من إنتاج مثيلاتها الأوربية و20 % من الأمريكية و33 % من الاسترالية [23] .

3- توطن الأمراض وضعف برامج التصدي لها.

4- ضعف وبطء الخطط التكنوحيوية، الهندسة الجينية، لتحسين السلالات المحلية على أسس جينية محلية.

5- تخلف تصنيع منتجاتها وجمعها بالوقت المناسب وبالشكل التقني والصحي المناسب.

تمثل المراعي الطبيعية القاعدة العلفية الإستراتيجية للثروة الحيوانية في الوطن العربي. وقد لاحظنا من خلال البنية الوظيفية للأرض العربية أن نحو 19.5% (270 مليون هكتار) من المساحة العامة هي عبارة عن أراضٍ مخصصة للرعي، ولكن يُضاف إليها 4.5 % من المساحة العامة (60 مليون هكتار) غابات تمثل مراعيَ بالفعل في المشرق العربي والمغرب العربي وفي مرتفعات اليمن والسعودية وأطراف الغابات في جنوب السودان والصومال .ويُضاف إليها أيضاً الأراضي البور، والأراضي الصالحة للزراعة ولم تزرع والمقدّرة بنحو 9%(128 مليون هكتار)، وهكذا يدخل فعلاً نحو ثلث (33%) مساحة الوطن العربي في عداد القاعدة العلفية للثروة الحيوانية، وإذا أضفنا إليها أيضاً الأراضي الزراعية بعد جني المحاصيل (وهذا بالواقع ما يحصل فيها أغلبها إن لم نقل في كلها) فإن المساحات المحسوبة على القاعدة العلفية تزداد أكثر مما ذُكر في البداية من الناحية الفعلية، أضف إلى ذلك هناك مساحات واسعة من الحماد وأطراف الصحارى تدخل في النشاط الرعوي، وإن كانت إنتاجيتها الرعوية متدنية إلا أنها تشكل احتياطاً مهماً في القاعدة العلفية وبخاصة في

23 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 .

السنوات الخيرة ذات الهطول الجيد، بعد استخدام وسائل النقل الحديثة في نقل الماشية من مكان إلى آخر وتأمين المياه اللازمة لها سواء بحفر الآبار وتحديد مواقعها أو من خلال صهاريج المياه التي تنقلها وسائط النقل نفسها.

تزيد نسبة مساحة المراعي إلى المساحة العامة في الوطن العربي على النسبة العالمية بنحو 6.5 %،وهذا طبيعي،لأن الأراضي المخصصة للرعي تتحكم فيها بالدرجة الأولى الظروف المناخية،وفي واقع الظروف الطبيعية العربية نجد أن 68 % من مساحة الوطن العربي تتلقى هطولاً سنوياً أقل من 100مم . ومن ثمَّ فإن المراعي الجيدة والممتازة تنحصر في مساحة لا تزيد نسبتها على 32 % من المساحة العامة. ومع ذلك فإن هذه تعاني من جملة من المشكلات أهمها الآتي:

1- الرعي الجائر والمبكّر نتيجة لزيادة الحمولة الرعوية وعدم تنظيم مراحل الرعي، مما يؤدي إلى فقر هذه المراعي وتدني إنتاجيتها، ولاسيَّما إذا تعرضت للجفاف، وإذا تكرر هذا الجفاف، لأنها لا تُعطى مدة كافية لتستريح وتجدد طاقتها الحيوية اللازمة.
2- ضعف الإدارة الرعوية وسوء توزيع نقاط المياه أو الآبار في المناطق الرعوية، مما يزيد من تخريب بعض المراعي وعدم الاستفادة من بعضها الآخر.
3- زراعة أجزاء واسعة منها، وبخاصة في المناطق ذات الهطول المطري الجيد (100- 300)، مما يؤدي إلى تخريبها وتعريض تربها للتذرية والانجراف.
4- احتطاب النباتات والشجيرات الرعوية (غير الحولية)، وهذه لا تستطيع أن تجدد نفسها سنوياً، بل قد تحتاج إلى سنوات، وقد لا تستطيع العودة مرة ثانية إذا قُلِعَتْ من جذورها. وهي تمثل احتياطياً علفياً أساسياً وموثوقاً به خاصة في فترات الجفاف وانحباس الهطول.

الثروة السمكية: تُعد الثروة السمكية الفعالية الاقتصادية الأكثر ربحاً ووفرة في القطاع الزراعي، ولكنها لا تلقى الاهتمام والدعم الجيد والكافي من الحكومات العربية، وهي

تمتاز بقيمة غذائية عالية جداً،من المهم إدخالها في بنية وجبة الغذاء العربية لأسباب متعددة[24]. وتتشكل الأركان الطبيعية لهذه الفعالية من الآتي:

1- وجود مسطحات مائية ضخمة مقابل الشواطئ العربية ممثلة بالمحيطين الأطلسي والهندي وبحارهما الداخلية المهمة، البحر الأحمر والخليج العربي، فضلاً عن البحر المتوسط. قُدّرت مساحة الرصيف القاري بـ 608 ألف كم^2.

2- مرور تيارين باردين في المحيطين السابقين مقابل الشواطئ العربية، وهما تيار كناري البارد وتيار الصومال البارد، إذْ يعدّان من أهم المصائد العالمية .لأن التيار البارد كما هو معلوم يؤمن الظروف الطبيعية المناسبة لتوافر المغذيات الأساسية للأسماك (البلانكتونات) وتكاثرها.

3- وجود شواطئ بحرية يصل طولها إلى 23 ألف كم، وهناك نحو 16.6 ألف كم من الأنهار والجداول والبحيرات ونحو 2400 كم^2 من السدود والخزانات. وعلى العموم الدول العربية كلّها دول بحرية وإن اختلفت في المساحات المطلة عليها.

4- وجود شبكة من الأنهار الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء، مع البحيرات المرتبطة بها، تشكل بيئات مناسبة لتوافر الأسماك، أو لتكثيرها وزراعتها.

تتعرض الثروة السمكية في الوطن العربي لاعتداءات الدول الكبرى، حيث تأتي من مناطق بعيدة لتصطاد هذه الثروة الكبيرة، في حين يحتاجها العرب أيما حاجة، سواء من حيث كونها تشكل قوة اقتصادية أم من حيث تأمين فرص العمل للشباب الذين يهاجرون إلى تلك الدول طلباً للعمل، وقد دفع ببعضهم إلى القرصنة

24 يحتوي لحم السمك على 18.5% من البروتين وعلى كميات مهمة من الفسفور والزيوت المفيدة للجسم . في حين هي في اللحوم الحمراء 15% وفي البيض 13.6% وفي الحليب 3.5% (د . عبد الرزاق الراوي، 1987 م . مجلة الزراعة والتنمية، العدد الثالث . المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

والاعتداء على القوانين الدولية كما يحصل في الصومال[25]. ولكن مع ذلك فإن حرفة الصيد البحري في الدول العربية تعاني من جملة من المشكلات يمكن حصر أهمها بالآتي:

1- عدم امتلاك أساطيل صيد حديثة، تمكّن من الوصول إلى أماكن الصيد الجيدة، وعدم الصيد بالطرائق والتقانة الحديثة،التي تمكّن من الصيد والحفظ والتعليب والتغليف، وحتى التصدير من عرض البحر كما تفعل شركات الصيد العالمية.
2- التخلف الغالب على البنية التحتية الأساسية لحرفة الصيد،بدءاً من السفن وانتهاءً بالتسويق.
3- عدم مراقبة طرائق الصيد المتبعة،التي تشكل خطراً على الثروة السمكية الشاطئية وفي المياه العذبة،حيث انقرض بعضها ويهدد بعضها الآخر الانقراض ولاسيَّما الأنواع المرتفعة الأسعار.
4- عدم تحديد مواسم الصيد وتنظيمها وتحديد مناطقها والشباك التي يجب استخدامها .
5- ندرة موانئ الصيد في الوطن العربي،وعدم تنظيم الصيادين في هيئات ومؤسسات مناسبة.
6- عدم إصدار قوانين وتشريعات مناسبة للاستثمار في مجال الصيد والتصنيع والتسويق، لأن هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية قدرة على جذب الاستثمارات، لأن ريعها الإنتاجي مباشر.
7- ضعف التنسيق العربي في عمليات الاستثمار والصيد والتسويق .

25 يؤكد الصوماليون أن الذي دفعهم للقرصنة هو تعرض ثروتهم السمكية في شواطئهم ومياههم الإقليمية للاستنزاف من قبل الشركات الكبرى للصيد .

8- عدم الاستفادة من المخرجات العلمية العالمية التي تخدم قطاع الصيد السمكي، كالاستشعار عن بعد وتحديد أسراب الأسماك وطاقتها وتوجيه السفن نحوها، وفي عمليات الاستزراع وغيرها.

9- عدم توجيه الشباب نحو هذا القطاع بعد تدريبه وإعدادهم الإعداد اللازم معرفياً وتقنياً [26] .

الجدول رقم6 يبيّن كميات الصيد من الأسماك في الوطن العربي . (الوحدة ألف طن)

السنة	1985	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكمية 1000طن	1400	2500	3052.1	3371.3	3361	3402.4	3678.05	3579.85	3484.94	3600

المصدر:من إعداد الباحث.أعداد متعددة من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وصندوق النقد العربي.

يبيّن الجدول أن عقد التسعينيات شكل مرحلة مهمة في تطوير قطاع الصيد. حيث تضاعف الإنتاج ووصل إلى أعلى طاقته في عام 2004 م. ولكن يجب التنويه إلى أن الإنتاج يبلغ 44% من الإمكانات الحيوية المتاحة (المقدرة بـ 5.7 مليون طن دون الإضرار بالثروة السمكية). وتشير التقديرات إلى إمكانية الصيد في المياه الإقليمية للمحيطين الأطلسي والهندي وحدهما لنحو 7.7 مليون طن سنوياً، ولنحو 0.5 مليون طن في المياه الداخلية. تنتج المغرب وموريتانيا نحو 45.2 % من كميات الصيد العربية الإجمالية.

إن نسبة ما يتم صيده من المحيط الهندي متدنية جداً وهي أقل من الإمكانات بكثير،على الرغم من وجود تيار الصومال البارد الذي ذُكِرَ سابقاً والذي يشكل عاملاً

26 جرت في سلطنة عُمان مع بداية هذا القرن تجربة مميزة عُرفت باسم مشروع الشباب لصيد الأسماك في المناطق المتوسطة، أي الواقعة بين منطقة أعالي البحار، والتي تحتاج إلى سفن صيد ضخمة، وبين الشواطئ القريبة التي تعتمد على سفن الصيد الصغيرة والتقليدية .

استثنائياً في توافر الثروة السمكية. ولكن الدول العظمى تعتدي بشكل سافر على هذه المصائد ولاسيَّما مقابل السواحل الصومالية التي تزيد على ثلاثة آلاف كم وتحرم سكانه الذين هم من أفقر شعوب العالم منه، وهم بأشد الحاجة إلى هذه الثروة؛ مما دفع بالشباب الصوماليين، كما ذكرنا سابقاً، إلى امتهان حرفة القرصنة والاعتداء على السفن التجارية ومخالفة الأنظمة الدولية. فقد بلغ نصيب الفرد العربي من الأسماك المصطادة في عام 2007 م نحو 11كغ سنوياً. ولكن هذا النصيب يختلف من منطقة إلى أخرى. فهو في موريتانيا يصل لـ 228 كغ سنوياً، وفي عُمان يصل إلى 72.8 كغ، وفي المغرب 28.8 كغ. في حين يصل إلى أقل من 4 كغ في المشرق العربي.

الظروف المناخية: تمثل الظروف المناخية العامل المحدّد في كثير من الأحوال لمدى انتشار المحاصيل الزراعية والأنواع النباتية الأخرى ولاسيَّما إذا أردنا الحصول على الإنتاجية المناسبة وفق توافر الشروط المادية الأخرى (خصوبة التربة،الجهد البشري والرعاية المطلوبة، التقانة وغير ذلك) لأن لكل نبات جملة من الخصائص الطبيعية الحيوية مرتبطة بالمناخ ارتباطاً مباشراً من حيث درجة الحرارة والرطوبة والضوء وصفر النمو ودرجة الصقيع وغير ذلك . ووفقاً لمعادلة بنمان المعتمدة في الأمم المتحدة في عام 1977 م [27] فإن تصنيف الأرض العربية يكون كالآتي:

الجدول رقم 7يبيّن تصنيف الأرض العربية وفقاً لمعادلة بنمان :

الحالة	النسبة من المساحة العامة %	معدل الأمطار مم سنوياً
صحراء	68	**أقل من 100**
شبه جافة إلى شبه رطبة	21	**من 100 – 400**
شبه رطبة إلى رطبة	11	**أكثر من 400**

المصدر: من إعداد الباحث .

27 تُحسب معادلة بنمان على أساس نسبة الجفاف أو معدل الجفاف=$\frac{م}{خ}$×**حم** . إذْ م=المعدل السنوي للأمطار . خ = معدل البخر السنوي . حم = معدل النتح المحتمل

يبيّن الجدول السابق أن 32 % من مساحة الوطن العربي (442.5 مليون هكتار) هي التي تشكل القاعدة العلفية لإنتاج الغذاء، سواء في النشاط الزراعي المباشر، أي في الزراعة البعلية، أم في المراعي الجيدة التي يمكن أن يُعتمد عليها كمصدر غذائي ثانٍ مهم ومكمّل للمحاصيل الغذائية الرئيسة. وبالنتيجة فإن استبعاد أكثر من ثلثي أراضي الوطن العربي من الإنتاجية الغذائية (الرعوية والزراعية) يُعدّ عاملاً أساسياً يجب النظر إليه بوصفه أحد العوامل غير المساعدة، أو المثبطة، من حيث المجال المساحي لإنتاج الغذاء،مما يدفع بضرورة الاهتمام بالمساحات المناسبة للنشاط الزراعي وإعطائها كل الجدية اللازمة والعمل على منع تبوير الأراضي الزراعية من خلال تطبيق دورة زراعية رعوية تضمن إنتاجية غذائية جيدة وبالوقت نفسه تخصّب التربة الزراعية كما حصل في بعض المناطق السورية بإشراف إيكاردا :(زُرِعَتِ الأرض البور بمحصول علفي بقولي كالنفل أو البرسيم وكانت النتائج كالآتي: الحصول على 4.5 طن من العلف في الهكتار الواحد، قدّرت كمية النتروجين التي دخلت التربة من خلال جذور النباتات بـ 70 كغ. أمّن الهكتار الواحد فرصة العيش بشكل كامل لعشرين رأساً من الغنم أعطت 1470 كغ من الحليب.

الجدول رقم8 يبيّن التوزيع الجغرافي للتصحر والمساحات المهددة به في الوطن العربي:

الإقليم	نسبة التصحر بالإقليم %	نسبة المهدد بالتصحر %
شبه الجزيرة العربية	89.6	9
المغرب العربي	77.7	16.5
الإقليم الأوسط	44,5	28.6
المشرق العربي	35.6	48.6
إجمالي الوطن العربي	68	20

المصدر:البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2006 م . التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2008 م .

من الجدول السابق يتضح أن 12 % فقط (276.6 مليون هكتار) من الوطن العربي بعيدة عن التأثير المباشر لقضايا التصحر في الوقت الحالي. وهي هنا تمثل الغابات والسهول الزراعية الخصبة والأراضي التي تتلقى هطولاً مطرياً يزيد على 400 مم سنوياً، مما يجعلها صالحة للزراعة بشكل جيد. أما الخوف هنا فإنه يأتي من تذبذب الهطول المطري أو في تكرار نقصانه (الحبس المطري) كما يحصل في بعض السنوات؛ مما يؤدي إلى خسائر مادية وبيئية ونزوح عن تلك الأراضي، مما يصعّب استثمارها وإصلاحها مرة ثانية. ومما يلفت الانتباه أن سورية تشكل وفقاً للتقارير المذكورة سابقاً أقل الدول العربية معاناة من التصحر، وهذا يُذكر لها في الجهود المشجعة التي اتبعتها خلال العقود الماضية . وتشكل تونس أقل الدول العربية في المغرب العربي، ويحتل الصومال أقل الدول معاناة من التصحر في الإقليم الأوسط .

المقومات البشرية والاقتصادية للأمن الغذائي في الوطن العربي:

تتعدد المقومات البشرية والاقتصادية للأمن الغذائي العربي ولكنها تعمل وفق منظومة واحدة.وهذه المقومات هي:

أولاً - قوة العمل الزراعية وكفاءتها الإنتاجية: من الصعوبة بمكان حساب قوة العمل الزراعية بدقة، خاصة في الأرياف، حيث يعمل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي بعضهم أو جلّهم، وحيث يكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو النبات المزروع ومدته، وكم محصولاً يُزرع في الأرض خلال العام الواحد، ومدى ارتباط الأسر بالعمل الزراعي، هل هو العمل الوحيد ؟ أو هل هو عمل مكمّل لنشاطات أخرى، وعلى العموم ترتبط قوة العمل الزراعية بكتلة السكان المحسوبة على الأرياف. هنا نجد تراجعاً مستمراً في هذه الكتلة، سواء من حيث العدد أم من حيث النسبة المئوية من السكان. وفي آخر تقدير لعدد سكان الوطن العربي، وفقاً للتقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام 2007 م والمنشور في عام 2009 م فإن عدد سكان

الوطن العربي قد بلغ في عام 2005 م نحو 317.3 مليون نسمة[28] منهم 140.3 مليون نسمة يقطنون في الأرياف، أي إنَّهم محسوبون على النشاط الزراعي، وتقدّر نسبتهم بنحو 44.2% إلى جملة السكان. وهي أقل من النسبة العالمية بنحو 6.6% في العام نفسه والمقدّرة بنحو 50.8% من جملة سكان العالم . إلا أن هذه النسبة على الرغم من أنها في تراجع دائم لصالح سكان المدن إلا أنه قد لوحظ أن للظروف الأمنية الخاصة التي تمر بها بعض الدول العربية مثل: (العراق، الصومال، السودان وفلسطين) تزايد نسبة سكان الأرياف في السنوات الأخيرة ولو بشكل طفيف. وربما يعود ذلك لافتقاد الأمن في بعض المدن المعنية ولقدرة الأرياف على تأمين الغذاء اللازم للسكان إذا قُدم العمل المطلوب[29]. تتراجع نسبة سكان الأرياف في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها فهي أقل من 1% في الكويت ونحو 4.2 % في الإمارات،في حين ترتفع في اليمن إلى أكثر من 71% من السكان.لقد قُدّرت قوة العمل الزراعية في الوطن العربي في عام 2005 م بنحو 29.91 مليون عامل.وهذا يعني أنها تشكل نحو 21.13% من سكان الأرياف، أي إنَّ كل خمسة أشخاص من سكان الريف يعمل منهم شخص واحد في الزراعة. وتشكل قوة العمل الزراعية نحو 30.6% من قوة العمل العربية الإجمالية والمقدّرة بنحو 97.7 مليون عامل،والتي تشكل بدورها نحو 30.79% من جملة السكان العرب. تبيّن النسب السابقة تناسق نسبة قوة العمل الزراعية إلى قوة العمل العامة وتناسق قوة نسبة قوة العمل العامة مع كتلة السكان. إن كفاءة إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي تُحسب على أساس نصيب العامل من

28 قام الباحث بجمع آخر التقديرات لعدد سكان الوطن العربي فبلغ 332.7 حسب ما قدمته الدول العربية إلى جامعة الدول العربية في بداية عام 2009 م .

29 بينت الدراسات أنه في العراق كانت نسبة سكان الأرياف في عام 2003م نحو 28.7% ثم أصبحت في عام 2005م بعد الاحتلال الأمريكي 33%. وفي فلسطين ارتفعت من 27.83% إلى 28%، وفي الصومال ارتفعت من 52% إلى 60%، وفي السودان ارتفعت من 62.4% إلى 63.8%.

الأرض الزراعية، أي الوحدة المساحية التي تستقطب الجهد الإنساني، وفي المرحلة اللاحقة تُحسب نسبة إنتاجية القطاع الزراعي إلى الناتج القومي.

تُصنّف الدول العربية وفقاً لنصيب العامل الزراعي من الرقعة الزراعية إلى ثلاث مجموعات:

1) مجموعة يرتفع فيها نصيب الفرد عن خمسة هكتارات وهي: ليبيا، تونس، قطر، السعودية ولبنان والجزائر وسورية والعراق والأردن، من الأعلى إلى الأدنى من 29 إلى 5.24 هـ .

2) مجموعة قريبة من المعدل العام في الوطن العربي وتمثلها: الإمارات،السودان وفلسطين.

3) مجموعة أدنى من المعدل بكثير وتمثلها باقي الدول العربية: المغرب، اليمن، مصر، الكويت، البحرين، الصومال وموريتانيا.

تتضح كفاءة قوة العمل الزراعية في الوطن العربي من نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي(المحلي الإجمالي) على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العربي،مع العلم أن هذا لا يعكس وضع القطاع الزراعي بقدر ما يعكس نصيب بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي والقومي خاصة في الدول النفطية،لأن الدول النفطية أساساً ليست دولاً زراعية،وبالوقت نفسه لا تستطيع الزراعة أن تنافس أسعار النفط ومدخلاته في الدول الزراعية التي يدخل فيها النفط والغاز بوصفهما مصدرين مهمين من مصادر الدخل، كما هو الحال في سورية والعراق والسودان واليمن ومصر أو أن تنافس دخل السياحة كمصدر حيوي من مصادر الدخل الوطني في تونس ومصر . الجدول رقم 9 يبيّن مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قطرياً وقومياً:

الدولة	قيمة الناتج الإجمالي مليون دولار	قيمة الناتج الزراعي مليون دولار	نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي %	نسبة مساهمة الناتج الزراعي للدولة في الناتج القومي الزراعي %
الأردن	12861	305	2.37	0.42
الإمارات	133583	3003	2.25	4.17
البحرين	13765	71	0.52	0.10
تونس	28817	3357	11.65	4.67
الجزائر	102500	7866	7.67	10.93
جيبوتي	708	22	3.11	0.03
السعودية	307352	10204	3.32	14.18
السودان	28462	10068	35.37	13.99
سورية	25092	5733	22.85	7.97
الصومال	1300	820	63.08	1.14
العراق	31719	2940	9.27	4.09
عُمان	29675	455	1.53	0.63
فلسطين	4131	403	9.76	0.56
قطر	34184	59	0.17	0.08
الكويت	80781	268	0.33	0.37
لبنان	22050	1722	7.81	2.39
ليبيا	41632	1186	2.85	1.65
مصر	89171	12545	14.07	17.44
المغرب	52024	8467	16.28	11.77
موريتانيا	1601	282	17.61	0.39
اليمن	16309	2174	13.33	3.02
الوطن العربي	1057717	71950	6.80	100
العالم	44384871	1775395	4.00	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). المنظمة العربية للتنمية الزراعية. النسب المئوية من إعداد الباحث.

يبيّن الجدول السابق حقائق عدة يمكن تحديد أهمها بالآتي:

1- إنَّ نسبة مساهمة الناتج الزراعي القومي في الناتج القومي لم تتعدَ 6.8%، ولكن مع ذلك فهي أعلى من المعدل العالمي.

2- تباينت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي في الدول العربية تبايناً شديداً، بعضها لأسباب موضوعية، كما في الدول النفطية،حيث لم تتجاوز في أفضلها (السعودية3.3 %)، وفي ليبيا والإمارات 2.8 %، وهي أقل من 1% في كل من قطر والكويت والبحرين.

3- احتلت الصومال المرتبة الأولى بين الدول العربية 63 %، وهذا عائد إلى أهمية الثروة الحيوانية في بلد تشكل المراعي فيه أغلب المساحة الإنتاجية. في حين كان يُنتظر أن تكون النسبة أعلى مما هي عليه في السودان، ولكن ذلك لم يتحقق لسببين اثنين وهما:

1) عدم استثمار الأراضي الزراعية الواسعة لأسباب اقتصادية وأمنية.
2) دخول النفط كسلعة إستراتيجية مهمة في الناتج القومي السوداني.

4- كانت النسبة طبيعية في سورية حيث يوجد تنوع في الاقتصاد الوطني وحيث تشهد الزراعة تقدماً ودعماً ملحوظاً.

5- استحوذت ثلاث دول عربية، مصر والسعودية والسودان،على 45.6 % من الناتج الزراعي العربي، وهي تمثل نحو 41.8 % من السكان العرب. ولو أضفنا المغرب والجزائر لوصلت النسبة إلى 68.3 % من الناتج و 62.3 % من السكان . مما يجعل من الزراعة قطاعاً اقتصادياً اجتماعياً على الصعيد العربي لأن الناتج الزراعي يتوافق إلى درجة كبيرة مع القوى البشرية ومع توزعها الجغرافي عربياً، وهذا بالطبع لا نجده في قطاعات اقتصادية أخرى .

من تحليل الأرقام الموجودة في الجدول السابق ومن إعادة قراءتها بعد دمجها مع أرقام السكان والمساحات الزراعية يتبيّن لنا الآتي:

1- بلغت إنتاجية العامل الزراعي العربي نحو 2405.5 دولاراً في السنة،في حين كانت إنتاجية العامل دولياً 1305.4 دولاراً.

2- بلغت إنتاجية الهكتار من الأراضي الزراعية العربية 1006.8 دولاراً،في حين بلغت الإنتاجية على الصعيد العالمي نحو 1145.8 دولاراً.
3- تبيّن الأرقام في الفقرتين 1، 2 أن إنتاجية العامل الزراعي أعلى من المستوى العالمي بنحو 45.7 %، وهذا رقم كبير يجب أخذه بالحسبان بوصفه عاملاً مساعد في تحقيق الأمن الغذائي العربي، في حين تراجعت إنتاجية الهكتار في الوطن العربي عن مثيلتها العالمية بنحو 12 %. وهذا أيضاً يُعدّ من العوامل التي يجب أن تؤخذ بالحسبان لضرورة التوجه نحو زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من خلال مدخل الميكنة والتحديث.

ثانياً: **التسويق الزراعي**: يشكل التسويق الحلقة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، سواء كان بالنسبة إلى الصناعة أم بالنسبة إلى الزراعة، إذا ما دخلت المنتجات إلى السوق. فالسوق له قوانينه التي تسّيره، والمنتج عندما يدخل السوق سيخضع لتلك القوانين والمتمثلة بشكل رئيس بالآتي:

1- العرض والطلب.
2- السعر والمنافسة.
3- الجودة وتلبية الاحتياجات المرجوة من السلعة.
4- ظروف السوق والحالة الأمنية والسياسية.

مما لا شك فيه أن كمية السلع الزراعية المعروضة في الأسواق العربية هي أقل من احتياجات السكان، وإلا لما كنا نعاني من فجوة غذائية ونبحث في مشكلة الأمن الغذائي العربي . وإذا كانت هناك زيادة في حجم المعروض من السلع الزراعية في بعض الأسواق العربية فهي عائدة إلى الأسباب الآتية:

1- إنَّ المنتج المعروض هر في موسمه الزراعي وهذا أمر طبيعي بهذه الحالة.

2- سوء تنظيم وإدارة المواسم الزراعية بين الأسواق العربية، وضعف التبادل السلعي البيني.
3- ضعف البنية التحتية لنقل المنتجات وتسويقها وتخلفها (التي تُعرف بالبنية التحتية الداعمة للتداول والتسويق الزراعي).
4- عدم القدرة على دخول الأسواق الدولية والتنسيق معها.
5- ضعف التصنيع الزراعي المحلي.

وعلى هذا الأساس فإن عرض السلع الزراعية هو أقل من الطلب عليها، والسلع الزراعية الموجهة للسوق تمتلك إمكانات البيع بسعر مربح لأن الطلب عليها أكثر من الموجود (المعروض) منها نظرياً. وتظهر هنا مشكلة التسويق بجوانب أخرى مثل:

1- المدة الزمنية بين القطاف والتسويق .
2- كيفية الوصول إلى السوق بالشكل المناسب.
3- كيفية عرض السلعة أو المنتج الزراعي بالشكل المناسب من حيث التصنيف والتغليف.
4- الوصول إلى السوق المناسب لتصريف المنتج.
5- المنافسة مع السلع الأجنبية،من حيث السعر والمواصفات، وهي من مقومات السوق المعاصر.

على الرغم من أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث كانت في عام 1997م تشكل نحو 15.5% من حجم التبادل التجاري العربي، إلا أنّها الآن قد وصلت إلى أكثر من 23%[30]، ومع ذلك لم تحقق الطموحات المرجوة منها. وفي الواقع انفتحت كثير من أسواق الدول العربية على الأسواق الزراعية العالمية وأصبحت تدخل إليها المنتجات الزراعية من كل حدب وصوب، وهي سلع تمتلك

30 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2008 م .

مواصفات تنافسية كبيرة، سواء في مدخلات الإنتاج أم في عمليات التسويق المناسبة، ولاسيَّما إذا كانت تابعة لشركات إنتاج عالمية تمتلك القدرة والمرونة اللازمتين للتسويق الناجح واكتساح الأسواق بالشروط المناسبة لها . وقد يُفهم من هذا الجانب رأيان:

1- رأي يقول: إنَّ الشروط الإنتاجية الزراعية العربية ستصاب بأذى كبير لأنها لا تستطيع أن تكون منافسة للمنتجات الزراعية الأجنبية لأسباب محلية موضوعية (كالمناخ وموارد المياه)، ولأسباب ذاتية تتعلق بالنشاط الزراعي نفسه وكيفية إدارته وإيصال السلعة إلى السوق.
2- رأي آخر يقول: إنَّ في هذا فائدة كبيرة للمستهلكين العرب الذين تزيد نسبتهم على 60 % من جملة السكان، من خلال قدرتهم في الحصول على سلع غذائية بأسعار تنافسية.

في كلا الرأيين جانب من الصواب، ولكن يجب أن يدفعنا هذا إلى تحديد الأسباب الفعلية لتراجع المنتج الزراعي العربي أمام المنتج الزراعي العالمي، وعدم قدرته على منافسته في الأسواق العربية ذاتها،فما بالك بالأسواق الدولية، وهذا بحد ذاته يشكّل حافزاً قوياً لدراسة مشكلة الأمن الغذائي العربي ووضع إستراتيجية عربية مناسبة للتصدي لها ومواجهتها، كما يجب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . يجب الانتباه إلى أن الاقتصاد الدولي المعاصر يستند إلى اعتبارات الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث الاتساع والفاعلية، فإن أياً من الدول العربية منفردة وحدها غير قادرة على امتلاك عناصر القدرة لمواكبة الاقتصاد الدولي المعاصر[31]. وفي جانب آخر يشمل التسويق الزراعي تبيان حركة الصادرات والواردات وإظهار حالة الخسارة أو الربح في هذه الحركة علّها تكون مساعدة للكشف عن أسباب العجز كي

31 وحيد علي مجاهد. 2008م. مجلة الاستثمار الزراعي. الهيئة العربية للاستثمار الزراعي. العدد السادس.

تدفع باتجاه تعديل الوضع وتحسين الإنتاج والتقليل من الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الغذائية . الجدول رقم 10 يبيّن حركة الصادرات وقيمتها الإجمالية ونسبتها إلى قيمة الواردات التي تزداد عاماً بعد عام في المدة ما بين 2000 – 2006 م الوحدة : مليار دولار.

الحالة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	النمو السنوي%
الصادرات	6.9	6.7	7.5	7.9	10.0	10.1	11.5	9.0
الواردات	29.5	26.3	28.7	29.2	39.8	35.7	36.6	3.7
العجز	22.6	19.5	21.2	21.4	22.8	25.6	25.0	1.7
الصادرات إلى الواردات %	23.3	25.7	26.1	26.9	30.5	28.3	31.6	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد . 2008 م .

كما يُقرأ من الجدول فإن الصادرات في حالة تزايد دائم وبمعدل نمو وصل إلى 9% سنوياً وهذا في الواقع يمثل حالة مهمة يجب البناء عليها ودعمها من خلال زيادة الاستثمارات في المجال الزراعي وتحسين شروط الإنتاج وتخفيض مدخلاته وزيادة القيمة المضافة في السلع الزراعية المصدرة لترتفع عوائدها المادية المشجعة حيث وصلت نسبتها إلى نحو 31.6% من قيمة الواردات . فالكم في الصادرات مهم جداً ولكن النوع، من خلال التوضيب والتنسيق ووجود أعمال تصنيعية مكملة في السلع المصدرة، هو الأساس في ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وهو الأساس أيضاً في زيادة العائدات والربح من تسويق هذه السلع . أمَّا بالنسبة إلى زيادة الواردات سنوياً بمعدل 3.7% فهذا عائد لأسباب متعددة منها: الزيادة السكانية، زيادة عائدات النفط وترسخ النمط الاستهلاكي في المجتمعات النفطية (بلغت حصة الواردات الغذائية الخليجية من قيمة الواردات العربية الإجمالية نحو 51.8% [32]، في حين أن نسبة

32 بلغت قيمة الواردات الغذائية 25 مليار دولار وقد كان نصيب الدول الخليجية منها 13.1 مليار دولار (التقرير الاقتصادي العربي) .

سكانها لا تتجاوز الـ 10.8% من مجموع السكان العرب، مع وجود 40 % من السكان ليسوا من الجنسيات المحلية).

ثالثاً -البحث العلمي الزراعي: لم تعد عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي قادرة على الاستمرار من دون أن يدفع بها البحث العلمي للإمام وباستمرار. ولم يعد البحث العلمي أيضاً هو الآخر بقادر على الاستمرار وأخذ دوره في طليعة الحراك الاجتماعي والاقتصادي من دون أن يكون معافى، ومن دون أن يمتلك المعطيات والشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لذلك. وعليه فإن البحث العلمي يجب أن يشكل مركز استقطاب للجهود العربية المطروحة للانطلاق والتحرك نحو المستقبل بشروط مناسبة كما تقوم به الأمم والشعوب الأخرى. وعليه فإن مسألة البحث العلمي يجب أن تواجه بخطط متوازنة ومتكاملة وطموحة على الصعيد العربي. وتتقدم كثير من القضايا التي يجب على البحث العلمي العربي أن يتوجه نحوها وهي:

1- إيجاد البنية التحتية الأساسية للبحث العلمي.
2- تأمين الباحث الذي يشكل الركيزة الأساسية للبحث العلمي من حيث الإعداد المناسب، أو من حيث العدد الكافي في التخصصات اللازمة للنهوض بالتنمية المستدامة المنشودة خاصة في المجالات التطبيقية الزراعية . ولا يزال متوسط كثافة الباحثين العرب في مؤسسات البحث العلمي العربية يعادل الثلث فقط بالنسبة إلى المستوى العالمي.
3- تأمين المتطلبات المالية الضرورية للبحث العلمي وللأطر البحثية. وللأسف فإن ما يُنفق على البحث العلمي في الوطن العربي لا يتعدى 0.2% من الناتج القومي، في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2.8 % من دخلها القومي[33]،

33 يبلغ نصيب البحث العلمي في اليابان 3 % من الدخل القومي، أي ما يعادل 30 مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ يكفي لحل مشكلات القطاع الزراعي كلّها في الوطن العربي .

لذلك نجد أن الكفاءة الاقتصادية الزراعية تراجعت إلى 0.22 في عام 2006، وهي تماثل ما يُنفق على البحث العلمي.

4- تأمين الشروط الاجتماعية والأمنية اللازمة للبحث العلمي.

5- وضع استراتيجيات مناسبة لأوليات القضايا والموضوعات المقدمة للبحث العلمي.

6- التنسيق العربي المتكامل في مجال البحث العلمي، ووضع صيغ التخصص والتكامل.

7- سن التشريعات المناسبة لضمان الملكية الفكرية.

8- الاستفادة من مخرجات البحث العلمي. فقد تبيّن حجم التدني في مساهمة الباحثين العرب (العاملين في الوطن العربي) في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي،فهي لا تشكل أكثر من 0.3%، في حين كان نصيب الدول النامية 10%، ونصيب الولايات المتحدة 31 %.

9- الانفتاح نحو مراكز البحوث العالمية والتنسيق معها بشكل دائم.

وفي مجال البحث العلمي الزراعي تتقدم كثير من المسائل الحيوية التي يجب التوجه إليها لوضع إستراتيجية عربية متكاملة في البحث العلمي الزراعي والسير بها نحو الأمام بالمستوى المطلوب، وذلك باتباع الآتي:

1- زيادة دعم مراكز البحوث العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكاردا وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل لتكون اللبنة الأولى لانطلاقة البحث العلمي الزراعي .

2- توسيع المؤسسات الزراعية العربية وتفعيل نشاطها مثل: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الهيئة العربية للتنمية الزراعية .

3- التركيز على الخصائص الموروثة (الجينية) المحلية المتأقلمة مع خصائص المناخ المحلية .
4- التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية الأساسية.
5- = = إنتاج محاصيل تتحمل الجفاف وتقلبات الطقس.
6- = = = = = = الملوحة وخصائص الترب المحلية.
7- = = = = النباتات العلفية دائمة الخضرة ذات الإنتاجية العالية.
8- تحسين السلالات المحلية، ودعم الخصائص المرغوبة فيها وتطويرها.
9- التركيز على استصلاح الترب الرعوية، وحمايتها، ومنع زراعتها بأي شكل كان.
10- تأمين الدعم والمخصصات المادية الضرورية والكافية للبحث العلمي .
11- إشراك القطاع الخاص في البحث العلمي الزراعي، وإيجاد صيغة ربحية مناسبة؛ له لأن نتيجته في النهاية تصب في صالح التنمية الزراعية.

أثمرت بعض نتائج البحث في نقل التقانة الزراعية إلى بعض المناطق العربية كما حصل في نشر الزراعة دون حراثة وتوطينها كبديل للزراعة التقليدية،وذلك من خلال ترك المخلفات النباتية للمحاصيل في مكانها وتطبيق دورة زراعية مناسبة عُرفت باسم نظام الزراعة الحافظة [34] أو التنمية الزراعية المستدامة، التي حققت جملة من الأهداف:

1- المحافظة على التربة من التذرية والانجراف وتحسين خصائصها الفيزيائية والكيماوية والحيوية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة، ومن ثمَّ التقليل من

34 إياد عبد الواحد . مُرضي عبد العظيم عطا علي . 2008 م . منهجية إسهام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال نشر وتوطين نظم الزراعة المستدامة لدى صغار المزارعين في المنطقة العربية . مجلة الاستثمار الزراعي . الهيئة العربية للاستثمار الزراعي العدد السادس .

استهلاك المياه، وقد لاحظنا أن 89% من مواردنا المائية المستثمرة تذهب إلى الزراعة.

2- تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين فاعلية تشغيل الميكنة الزراعية .

3- المكافحة الفعالة ضد الحشائش الضارة والأمراض والحشرات. والتقليل من انبعاث CO_2 .

هناك نتائج مهمة حُقِّقَتْ في بعض الجوانب الزراعية كتحسين بعض الخصائص الإنتاجية في أنواع من الأقماح والأقطان وبعض أنواع الفواكه والخضار، وتحسين بعض الخصائص المرغوب فيها في الثروة الحيوانية، ولكنها جميعها متواضعة وخجولة ولا تلبي الطموحات والآمال المعقودة على القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق التنمية الزراعية والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية . وفي الحقيقة لا يمكن بلوغ ذلك وإيجاد دينامية ثابتة تدعم وتدفع بالحراك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية إلا من خلال إيجاد بحث علمي متقدم تُؤمّن له المستلزمات كلّها التي ذُكرت سابقاً، فاستيراد العلم والتقانة في مرحلة من مراحل التطور أمر بديهي وضروري، ولكن لا يمكن التقدم نحو مستقبل يضمن المتطلبات المعاشية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من دون بحث علمي متأصل ومتجذر في المجتمع . وإذا كان البحث العلمي يحتاج الآن إلى دعم لا بدّ منه فإنه في المستقبل لا يحتاج إلى ذلك، بل يصبح قادراً على أن يؤمن كل احتياجاته من مداخيله الذاتية، وأكثر من ذلك يحقق أرباحاً وفيرة، ولذلك فإن الاستثمار في البحث العلمي الزراعي يشكل نوعاً من الاستثمار الرابح والمضمون في المعايير الاقتصادية الربحية، سواء الحكومي منه أم الخاص والأهلي .

رابعاً - رأس المال والاستثمارات الزراعية: تشكل الاستثمارات في المجال الزراعي أحد أهم أركان التنمية الزراعية، والتي لم يعد ممكناً من دونها النهوض بهذا القطاع ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية

الاحتياجات العربية من الغذاء . ويشمل مجال الاستثمار في الزراعة مناحي النشاط الزراعي كلّها وهي:

1- البنية التحتية الزراعية الأساسية .
2- مدخلات النشاط الزراعي .
3- عملية النشاط الزراعي .
4- مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي .
5- الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي .
6- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة.

تُظهر الأرقام المسجلة في مجال الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي، ولاسيَّما البينية منها، مدى تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري، وتذبذبه أيضاً بين عام وآخر، وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها:

1- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الزراعي عنه في القطاعات الأخرى.
2- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى الآن .
3- يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية، خاصة في البنية التحتية الأساسية،(السدود، القنوات المائية،الطرق والخدمات الإنتاجية الأخرى) وهذا بالطبع لم يكن ممكناً للقطاع الخاص الدخول فيه مباشرة، لأن البنية التحتية المذكورة تخص الحكومات أولاً، مما انعكس سلباً على الاستثمار في هذا القطاع.
4- يهتم المستثمرون في المجال الزراعي بنسبة أرباحهم فقط، وهذا من حقهم كما يُعرف في لغة الاستثمار كما في القطاعات الاستثمارية الأخرى، في حين لا

يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط،حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي، كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لا بدّ من مراعاتها وأخذها بالحسبان.

5- تغيّر مناخ الاستثمار العالمي لأسباب كوكبية وأزماتية عالمية (مالية واقتصادية)، دولياً وعربياً ومحلياً،مما أثّر بشكل واضح في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في المجال الزراعي.

6- ارتباط الاستثمارات الزراعية العربية بالريعية التسويقية،الإقليمية والعالمية، مما يُدخل المنتجات الزراعية العربية في سوق المنافسة الزراعية الدولية، وهذا لا يجعل في كثير من الأحيان كفة المنافسة تميل لصالح المنتجات الزراعية العربية لجملة من الشروط البيئية والاقتصادية على حدّ سواء. حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم لديها خصائص تنافسية كبيرة، ولاسيَّما المناطق التي يوجد فيها فيض في موارد المياه ورخص في قوة العمل الزراعية المنتجة .

دور الاستثمارات الزراعية في التنمية الزراعية: تشكل الاستثمارات الزراعية شرطاً أساسيا وحيوياً لا بدّ منه لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة. والواقع أنه ليس بالإمكان تقليص الفجوة الغذائية والاطمئنان لقدرة العرب على تحقيق الأمن الغذائي من دون تحقيق تنمية زراعية متكاملة وفق ما يُعرف الآن بالتنمية المستدامة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الكافية لذلك. ويمكن تأمين تلك الاستثمارات من المدخلات الآتية:

1- تخصيص مبالغ دورية من مداخيل النفط خاصة في فترات الطفرات النفطية. فقد تبيّن أنه تم استثمار تريليون دولار في الطفرة النفطية الأولى خارج الوطن العربي.وفي الطفرة النفطية الثانية تم استثمار 2.5 تريليون خارج المنطقة العربية وفي الثالثة نحو 1.5 تريليون دولار.(يُصدّر العرب الآن 23 مليون

برميل يومياً. دخلها السنوي على سعر البرميل 70 دولاراً نحو 587650 مليون دولار).

2- إيجاد تنسيق عربي استثماري، ترعاه الحكومات العربية بمواثيق، لتوجيه جزء مناسب من الاستثمارات العربية إلى القطاع الزراعي .

3- من خلال التقديرات الأولية فقد وُجد أن ما يحتاجه القطاع الزراعي لانطلاقته الذاتية بشكل سليم، مناسب ومتزن، لا يكلف أكثر مما يملكه أحد الأثرياء العرب (ثلاثون مليار دولار).

4- دفع القطاع الخاص في الدول العربية، ولاسيَّما الخليجي منه كونه يمتلك إمكانات مادية ضخمة ولديه استثمارات عالمية مشابهة، نحو الاستثمار في الأرياف العربية وفي المناطق الزراعية ذات الخصائص الاستثمارية المميزة .

5- إيجاد صيغة تشاركية أو تعاونية بين المزارعين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، أي غير الأساسية، مثل وسائل النقل والمضخات والميكنة الزراعية وتأمين البذار [35].

وهذا يؤدي إلى نتائج مهمة منها:

1) تخفيف الأعباء عن الحكومات وإيجاد مصدر تمويلي محلي .

2) إشراك كبار المزارعين المحليين في عمليات الاستثمار .

3) جذب المستثمرين من مناطق مختلفة في حال كان النجاح حليفاً لهذه التجارب.

4) جعل عملية المشاركة عملية تنموية إقليمية تسهم بشكل فعّال في التخطيط الإقليمي المنشود. وهي تضمن بقاء ريع الإنتاجية الزراعية في المنطقة ذاتها لتكون محركاً دائماً للتنمية الريفية.

35 الحبوبي، حسن أزهر . 2008 م . تجربة الهيئة العربية في الاستثمار الزراعي والدروس المستفادة، عدد خاص 15، 19 .

تحتاج الاستثمارات إلى شروط متعددة ومتكاملة، ليس في المجال الزراعي فقط بل وفي المجالات كلّها، وهي تشكل رزمة واحدة أهمها:

1- توافر بنية تحتية ضرورية للاستثمار منافسة إقليمياً وعالمياً. (الماء والكهرباء والطرق والمصارف والاتصالات والمجال الجغرافي والمدن الصناعية).
2- وجود سياسة اقتصادية مستقرة وشاملة للمجالات الاستثمارية كلّها.
3- وجود قوانين استثمارية واضحة وغير مجزأة وليست استكمالاً لقوانين سابقة أو ترميماً لها حتى لا تحتمل تفسيرات متعددة، ولاسيَّما ما يتعلق منها بالجمارك والمصارف والمعاملات التجارية، لأن من شأن هذا أن يضع المستثمرين في حلقة من الضياع والتأزم.
4- إيجاد إدارات نشطة حيوية بعيدة عن الروتين وتتسم بالشفافية، من خلال ما يُعرف بالنافذة الواحدة، أي تأمين المعاملات الاستثمارية كلّها وربطها مع بعضها بعضاً في نافذة واحدة .

أمَّا عن أهمية ودور الاستثمارات في القطاع الزراعي فإنه يؤدي إلى تحقيق النتائج الآتية :

1- زيادة مساحات الأراضي الزراعية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تُدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي.
2- توفيرا لإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.
3- الحد من هجرة سكان الأرياف، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد فرص عمل هناك. مما يُسهم بالوقت نفسه في تنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.

4- رفع الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الزراعي، سواء من خلال الميكنة أم من خلال التسويق المناسب للسلع الزراعية وزيادة فرص المنافسة الزراعية .

5- زيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبّق نتائجه ومخرجاته . وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي .

6- تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على صعد متعددة في القاعدة العلفية وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض وربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.

7- تنمية الصيد المائي وتطويره على أسس علمية حديثة . ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية حاجة للاستثمار، ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تياري كناري والصومال الباردين مقابل شواطئ المغرب العربي (المغرب وموريتانيا) والصومال واليمن وبحر العرب عموماً .

8- تصنيع المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي:

1) إيجاد فرص عمل جديدة .
2) زيادة القيمة المضافة في مادة أولية قادرة على استيعابها، كما يحصل في الدول المتقدمة .
3) إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب. فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الزراعي .
4) تأمين المادة الغذائية في الأسواق العربية في الأوقات جميعها. حيث يمكن تخزين المنتج الزراعي المصنع مدداً زمنية .

5) توفير إمكانات مهمة للتسويق الزراعي المناسب والمنافس أيضاً خاصة في الأسواق العالمية

9- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي،في بعض الدول العربية، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثمَّ حلّ معظم الاحتقانات التي تنشأ في المجتمعات العربية.

10- تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال العربية داخل المنطقة العربية بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية الكبرى .

إن للاستثمارات في قطاع الزراعة، بشقيها النباتي والحيواني، أهمية كبيرة وفاعلية مميزة على الصعيدين المحلي والقومي. ليس لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وهذا بحق مهم جداً، وليس لأنها السبيل الوحيد للتنمية الريفية وإنعاش المجتمعات الريفية والزراعية، وهذا لا يقل أهمية عن الهدف الأول، ربما يزيده أهمية لأنه يؤدي إلى تنظيم المجتمعات العربية كلها ولاسيَّما المدنية منها، بل لأنه المدخل السليم لتحقيق الأمن الغذائي العربي وإيجاد قاعدة مادية تُبنى عليها علاقات توافق وتضامن عربية يمكن أن تشكل حلقة من حلقات التوحد المطلوبة والتي سبقتنا إليها بعض الأمم المتقدمة، وتسعى جاهدة لتحقيقها أمم أخرى في الغرب والشرق على حد سواء. لم يُعطَ موضوع الاستثمارات الزراعية حقه من الاهتمام لدى المسئوولين العرب ولم يلقَ التجاوب والاندفاع من المستثمرين العرب أيضاً، على الرغم من توافر الفرص المشجعة لذلك، وفيما يأتي عرض للاستثمارات العربية البينية بشكل عام وللاستثمارات الزراعية بشكل خاص .

الجدول رقم11 يُظهر تذبذب الاستثمارات الزراعية البينية،بين الدول العربية.

	إجمالي الاستثمارات مليون دولار	الاستثمارات البينية مليون دولار	الاستثمارات الزراعية مليون دولار	نسبة الاستثمارات الزراعية إلى جملة البينية%
2001	24470	3034.00	181.80	5.90
2002	25693	2252.30	139.29	6.18
2003	9856	1519.00	370.70	24.40
2004	18457	6156.64	216.16	3.51
2005	38006	8267.46	160.00	1.94
2006	17600	6459.00	350.00	5.40
2007	21900	4300.00	1314.00	30.50
2008	34000	12000.00	1000.00	8.20

المصدر:من إعداد الباحث من الكتب السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

نستخلص من الجدول السابق جملة من الحقائق أهمها :

1- إنَّ عامي 2003 و2007 م كانا عامين مميزين في الاستثمارات الزراعية، حيث تضاعفت نسبة الاستثمارات الزراعية نحو أربع مرات عنها في العام 2002، ولكن حجم الاستثمارات لم يزد إلا 2.6 مرة، وهذا عائد إلى تراجع حجم الاستثمارات الإجمالية العربية بنحو 33%.

2- تزايد حجم الاستثمارات العربية بشكل واضح في عام 2004 م، حيث تضاعفت أكثر من أربع مرات عما كانت عليه في عام 2003 م . إلا أن نسبة التراجع في الاستثمارات الزراعية كانت مع ذلك بنحو 85.7 % .

3- في عام 2005 م تراجعت الاستثمارات الزراعية بنحو 26 % عما كانت عليه في عام 2004 م، في حين تزايدت الاستثمارات الإجمالية بنحو 1.3 مرة (134 %)، ولكن نسبة التغير في الاستثمارات كانت – 45 % .

4- على الرغم من تحسّن الاستثمارات العربية ونزوعها نحو الارتفاع،بعد أحداث من 11 أيلول 2001 م واحتلال العراق في عام 2003 م،إلا أنه لم يرافقه تحسن في الاستثمارات الزراعية.

5- تضاعفت نسبة الاستثمار في عام 2007 عن عام 2006 بنسبة 5.6 مرة، وكانت هذه هي النسبة الكبرى خلال هذا العقد على صعيد الكمية والنسبة على حدّ سواء . مما يضع الأمور في كفة التحسن والأمل الإيجابي في مجال الاستثمارات كونها تشكل الطريق الوحيد لحل مشكلات الأمن الغذائي العربي والتنمية الريفية المستدامة .

6- بلغ متوسط الاستثمارات البينية للمدة المذكورة (43988.4\8) 5498.55 مليون دولار سنوياً .في حين بلغ المتوسط السنوي للاستثمارات الزراعية عن المدة ذاتها (3731.95\8) 466.49 مليون دولار.أي إنَّها أقل من الاستثمارات العامة بنحو 11.8 مرة .

فيما يلي تطبيق لقانون سبيرمان لمعرفة هل هناك علاقة إيجابية بين تطور الاستثمارات البينية وبين تطور الاستثمارات الزراعية : الجدول رقم 12

مسلسل	السنة	رتبة الاستثمارات البينية (س)	رتبة الاستثمارات الزراعية (ص)	الفرق بين الرتب (د)	تربيع الفرق بين الرتب (د2)
1	2001	6	6	0	0
2	2002	7	8	1-	1
3	2003	8	3	5	25
4	2004	4	5	1-	1
5	2005	2	7	5-	25
6	2006	3	4	1-	1
7	2007	5	1	4+	16
8	2008	1	2	1-	1
المجموع					70

$$\text{ر ت} = 1 - \frac{6 \text{ مجـ د}2}{\text{ن}3 - \text{ن}}$$

ر ت=معامل ارتباط الرتب. د=الفرق بين كل رتبتين متقابلتين. ن = عدد المفردات .

$$\text{ر ت} = 1 - \frac{6 \text{ مجـ د}2}{\text{ن}(\text{ن}2-1)} = 1 - \frac{6 \times 70}{8 (64-1)} = 1 - \frac{430}{504}$$

$$= 1 - 0.85 = + 0.15$$

تبيّن النتيجة السابقة أنَّ هناك علاقة واضحة إيجابية بين تطور الاستثمارات البينية من جهة وتطور الاستثمارات الزراعية من جهة أخرى، وهذا يشكّل عاملاً إيجابياً يجب الانتباه إليه لأنَّه بزيادة الاستثمارات ترتبط كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التي يعوّل عليها في التنمية االمستدامة وفي زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي تحقيق الأمن الغذائي العربي . ولكن يجب بالوقت نفسه عدم التفاؤل الكبير لأن العلاقة على أهميتها إلا أنها ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب، وهذا يعود إلى أن النسبة الغالبة في الاستثمارات لا تصب في مصلحة الزراعة والبيئة الريفية بشكل عام كما لاحظنا سابقاً.

الشكل رقم2 يبيّن بنية الاستثمارت في الوطن العربي

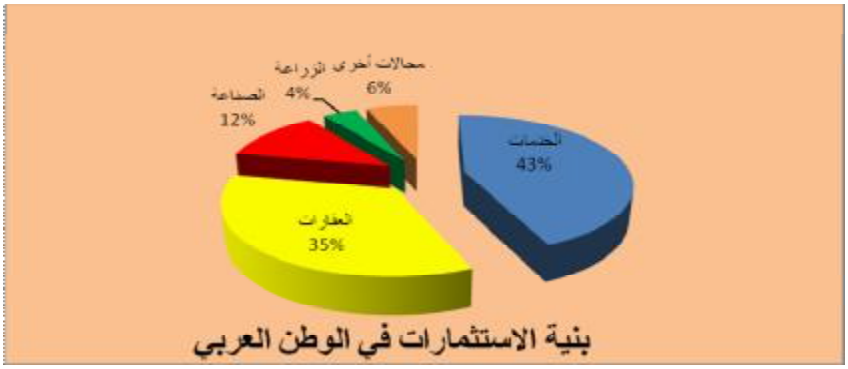

واجهت وتواجه عمليات الاستثمار في الأرياف العربية جملة من العقبات وخاصة في شقها الإقراضي كان من أهمها:

1- نظام الملكية الزراعية السائد الذي يتطلب في بعض التعامل ضرورة وجود مستندات ووثائق الملكية اللازمة.
2- النقص الواضح في مؤسسات الإقراض وعدم الوضوح في واجباتها وأطرها القانونية،وعدم وجود متابعة مناسبة من قبل تلك المؤسسات. وتوجيه اهتماماتها نحو الادخار لإيجاد موارد دائمة في التمويل ولاسيَّما المتوسط والطويل الأمد .
3- عدم وجود تنسيق واضح بين السياسات الزراعية والسياسات الإقراضية العربية بحيث تكون قادرة على مواجهة الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها المزارعون في حالات الجفاف وتكراره، مما جعل كثيراً منهم غير قادر على تسديد الأقساط المطلوبة. ومواجهة تقلبات الأسعار في الأسواق الغذائية العالمية.
4- تدني مستوى استخدام الآلات والمعدات الزراعية في الأوساط الريفية وتراجعها وضعف القدرة على صيانتها وعدم استخدام الطرائق العلمية في الزراعة، مما أدى إلى تدني الإنتاجية الزراعية ومن ثمَّ عدم توافر الأرباح أو الريعية الكافية من الإنتاج الزراعي اللازمة لتأمين سبل الحياة الكريمة للمزارع ولتسديد الأقساط المترتبة عليه .

استخدام الميكنة والمخصبات الزراعية شكل من أشكال الاستثمار : إن استخدام الميكنة الزراعية والمخصبات في النشاط الزراعي يعكس درجة الاهتمام،أو الاستثمار بالحد الأدنى، في القطاع الزراعي، ويبيّن خصائص المدخلات في النشاط الزراعي، حيث يظهر أنه كانت مدخلات النشاط الزراعي تحتوي على قدر أكبر من التقانة ونتاجها كما هو الحال في المخصبات كلما وصلنا إلى حالة التكثيف الزراعي والعمل على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من جهة وزيادة إنتاج وحدة العمل من جهة ثانية. وهو ما يجب أن تتوجه إليه الزراعة في الوطن العربي لتحقيق الأمن الغذائي

خاصة في إنتاج المحاصيل الحقلية الإستراتيجية التي تحتاج إلى تقانة ومخصبات، كونها تُزرع في مساحات واسعة تناسبها التقانة والطرائق العلمية الزراعية. ولكن تبيّن الأرقام أننا ما زلنا بعيدين عن المستوى العالمي في استخدام الميكنة الزراعية، فنحن في أحسن الأحوال لا نستخدم أكثر من 40.21% من نسبة الاستخدام العالمي لها، وعليه فإنه من الضروري جداً زيادة الاستثمارات في الميكنة الزراعية سواء في تصنيعها أم في شرائها. فما يمتلكه الوطن العربي من جرارات زراعية أقل من 2% (516.5 ألف جرار) من المستخدم عالمياً في النشاط الزراعي والمقدر بـ 27.85 مليون جرار. وبناء على استخدام الميكنة في الدول العربية فإنه يمكن ملاحظة الآتي:

1- توجد أربع دول عربية يتجاوز فيها استخدام الميكنة الزراعية المستوى العالمي وهي : فلسطين، لبنان، مصر وسورية .
2- تمثّل الدول الخليجية، وهي الدول الغنية، ولاسيَّما السعودية، أقل الدول العربية استخداماً للميكنة الزراعية باستثناء الكويت .
3- إنَّ السودان، الذي يُعد أكثر الدول العربي ملكية للأراضي الزراعية، هو أقل الدول العربية استخداماً للميكنة الزراعية، مما يجعل الباب مفتوحاً لزيادة الاستثمارات في السودان كشرط أساسي وحيوي لزيادة الإنتاجية الزراعية العربية كأحد المداخيل المهمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي. (تشير آخر التقديرات إلى أنَّه يوجد في السودان نحو 200 مليون فدان صالحة للزراعة، يعادل الهكتار نحو 2.2 فداناً، وهي تعادل نحو 90.9 مليون هكتار).

يمثل استخدام المخصبات الكيماوية [36] الشكل الثاني من أشكال الاستثمار في الزراعة. وفي هذا المجال نجد أن استخدام المخصبات الكيماوية في الوطن العربي لم

36 يوجد توجه عالمي للتقليل من استخدام المخصبات الكيماوية لتحسين جودة الإنتاج والتوجه نحو ما يُعرف بالزراعة العضوية .

يصل إلا إلى 54.9 % من نسبة الاستخدام العالمي لها. هنا يوجد رأيان في هذا الموضوع وهما :

1- رأي يرى بأنه لا بدّ من استخدامها كشرط ضروري لزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، ومن ثمَّ زيادة الإنتاج وتأمينه للناس، وإعادة تخصيب الترب الزراعية وتطبيق الزراعة المكثفة، وهذا ما يجعل من دعاة هذا الرأي من أن العدول عن المخصبات سيؤدي إلى نقص شديد في كميات الغذاء في الأسواق العالمية .
2- رأي ثانٍ يرى أنه من الأفضل العدول عن استخدام المخصبات الكيماوية، وإذا لم يكن ممكناً فينصح باستخدامها بالحد الأدنى فقط، لأن هذه المخصبات تترك آثاراً صحية جانبية أكدتها كثير من الدراسات الصحية والعلمية في مناطق مختلفة من العالم. وقد بدأت تظهر في دول متعددة اتجاهات قوية للعدول عن استخدامها واتباع الزراعة العضوية، حيث يمكن تعويض النقص في الإنتاجية من خلال زيادة أسعار المنتجات .

إن استخدام المخصبات الزراعية في الوطن العربي يختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفق الآتي:

1- يزيد معدل استخدام الأسمدة في ست (6) دول عربية على معدل استخدامها عالمياً .
2- تدني نسبة استخدام المخصبات في السودان الذي يشكّل الاحتياطي الكبير لسلة الغذاء العربية .
3- الأراضي الزراعية في مصر مُنهكة جداً باستخدام المخصبات الكيماوية، حيث يصل معدل استخدامها إلى أربعة أضعاف معدل الاستخدام العالمي، وهذا يعني أن الأرض الزراعية المصرية تتحمل جهوداً مضنية لزيادة الإنتاجية الزراعية، وإذا لم تكن شروط استخدام هذه المخصبات مراقبة بشكل جيد وضمن الشروط

المقبولة علمياً فسيكون لها آثار سلبية على تلك الترب من جهة، وفي صحة المواطن المستهلك من جهة ثانية.

إن تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي وعدم وجود مشجعات محلية وقومية له يمكن أن يُفسّر بجملة من الأسباب وهي:

1- ضعف البنية التحتية الزراعية. مما يجعل من تكلفة الإنتاج الزراعي كبيرة وغير منافسة في الأسواق.
2- ضعف الثقة بالتنمية الزراعية .
3- عدم وجود تشريعات مناسبة ومشجعة بالوقت نفسه للاستثمار الزراعي .
4- قلة رؤوس الأموال، المحلية والقومية، المخصصة للاستثمار الزراعي .
5- ضعف الثقة بين المستثمرين العرب ومؤسسات الاستثمار الزراعية العربية، لعدم وجود برامج إرشاد استثمارية. فقد تبيّن أن زيادة نفقات الترويج الاستثماري بنسبة 15% يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات بنسبة 2.5% [37] .
6- عدم وجود مؤسسات بنكية، أو بنوك استثمار، ريفية كبيرة تدعم المستثمرين وتسهل أعمالهم الاستثمارية، أو توجد صيغ مناسبة للاستثمار الريفي المحلي .

التنمية المستدامة بوصفها أفضل أسلوب للاستثمار في القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية: تهدف التنمية المستدامة (Sustainable Development) في المجتمعات الريفية إلى تأمين الاحتياجات المادية والروحية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن العيش الكريم للأفراد، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخرى .

ويجب عند العمل على تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية العربية التركيز على الآتي:

37 ملتقى الاستثمار في الدول العربية . بيروت . 22-23 حزيران / يونيو . 2009 م .

1- توصيف الظاهرة: المضمون ويُعبر عنه بماذا؟ المكان الجغرافي ويُعبر عنه بأين؟ مجتمع التنمية المقصود ويُعبر عنه بمن؟.

2- الهدف: وهو تحديد الاستراتيجيات الكبيرة والأهداف المرحلية للتنمية المستدامة، ويُعبر عنه بلماذا؟

3- العمليات والخطوات الإجرائية : ويُعبر عنها بكيف ؟ .

4- المدة الزمنية : يُعدّ الزمن العامل الأكثر حيوية في أية عملية تنموية، لأنه من خلاله تتحدد بداية العمل والخطوات التي يجب تنفيذها والتكاليف والتمويل، ويُعبر عنه بمتى؟ .

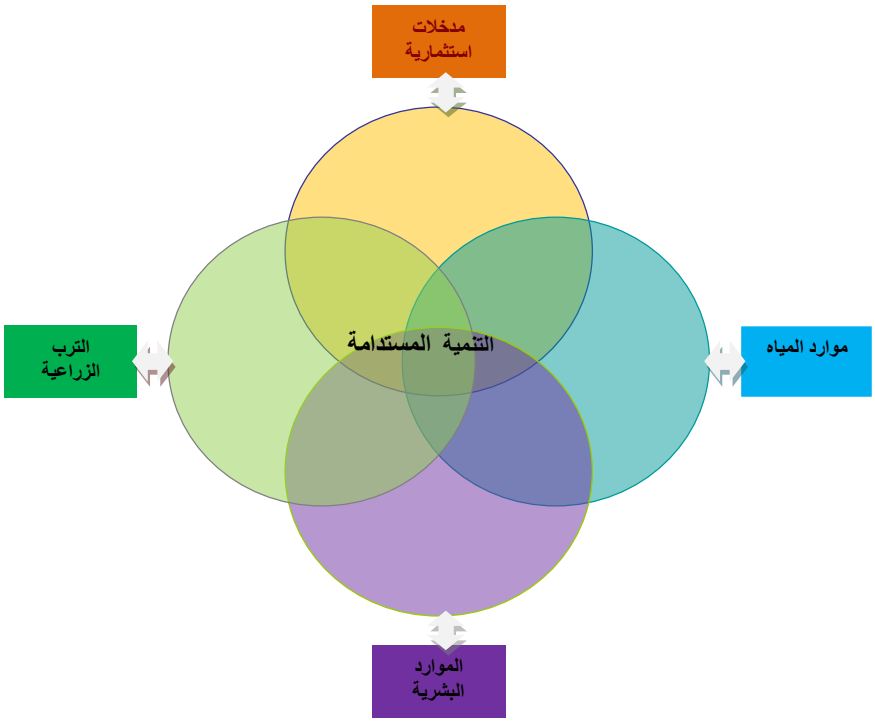

إن الاستثمار في المجتمعات الريفية كمدخل لا بدّ منه لتطوير قطاع الزراعة في الوطن العربي، لتحقيق الأمن الغذائي العربي، يجب أن يمر من خلال بوابة التنمية المستدامة لأنها تمثل الحل الأمثل، وربما الوحيد بالمعيار الموضوعي، ليس لمشكلة الأمن الغذائي العربي بل لكثير من القضايا المطروحة في مجتمعاتنا العربية، المدنية منها والريفية على حدّ سواء. ومن هذا المنطلق يصبح التوجه نحو النهوض بالمجتمعات الريفية وبالمحافظة على الموارد البيئية وما تحمله من تنوع مهم يجب أن يشكل الإستراتيجية العربية للاستثمارات العربية لأنه لا يمكن التصدي لقضايا كبيرة من دون قدرات مناسبة لها. وقد وجد أنه يكفي مبلغ ألف دولار (لنحو 20% من المجتمع الريفي) لكل أسرة من الأسر الريفية في السودان واليمن وموريتانيا وجبال أطلس في المغرب العربي لتقف على طريق النمو الذاتي في الاقتصاد المحلي، وذلك بعد تأمين البنية التحتية المناسبة من قبل الدولة. وتؤكد تجارب بعض الدول في التنمية المستدامة، بنغلادش والهند وماليزيا واندونيسيا، أنه بوجود ما يُعرف ببنك الفقراء، يمول الأسر دون فائدة،ويسهم في تسويق منتجاتها، قد حقق نجاحات مذهلة أمّنت للسكان الدخل المناسب ووفرت الغذاء وثبّتت السكان في أراضيهم وحافظت على الموارد البيئية من التدهور . الشكل التوضيحي رقم 3 يبيّن مدخلات التنمية الريفية المستدامة في المجتمعات العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وكشكل من أشكال الاستثمار الزراعي.

نتائج البحث:

يمكن استخلاص نتائج عدة من البحث أهمها الآتي :

1- إنَّ أزمة الغذاء عالمية الانتشار، وقد تفاقمت بتحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية بدأت نتائجها الاجتماعية تظهر في كثير من الدول، وزادت من جيوش الجياع إلى أكثر من مليار نسمة.

2- بعض أسباب أزمة الغذاء طبيعية ومختلطة كالجفاف وتكراره وحالة الدفيئة، ولكن معظم الأسباب بشرية بالدرجة الأولى ويمكن التحكم بها كتدني الاستثمارات وضعف التنمية الريفية وسيطرة الفقر والمضاربة في السلع الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة فضلاً عن سوء الإدارة .

3- تحقق الأمن الغذائي من بعض المنتجات الزراعية كالأسماك والخضار والفواكه والذرة والبطاطا، وهذا يشكّل حافزاً مهماً للآمال المعقودة على القطاع الزراعي في زيادة الإنتاج والإنتاجية .

4- ترابط مقومات الأمن الغذائي ومدخلاته الأساسية وتداخلها وتكاملها مع بعضها بعضاً كرزمة واحدة، على الرغم من تقدّم مقوم الاستثمارات الزراعية على غيره من المقومات كعامل تحفيزي لكل المقومات الأخرى وخاصة للرقعة الزراعية ولموارد المياه وللبحث العلمي فضلاً عن الإرشاد والأمن ونظام الملكية الزراعية.

5- بلغ نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية نحو 2.1 هكتاراً، وهو أقل من مثيله العالمي بنحو 0.3 هكتاراً (2.4 هـ). في حين بلغ نصيبه من الأراضي الصالحة للزراعة نحو 0.6 هكتاراً، أي نحو ثلاثة أضعاف نصيبه من الأراضي المزروعة، مما يجعل من استراتيجيات التنمية الزراعية ذات آفاق واعدة في المستقبل إذا استثمرت هذه الإمكانات بالشكل المناسب .

6- تستهلك الزراعة 89% من الموارد المائية المستثمرة، وهي تزيد على المتوسط العالمي بنحو 19%.

7- توفر طريقة الري بالرش، إذا استخدمت، نحو 122 مليار $م^3$ سنوياً، في حين توفر طريقة الري بالتنقيط 157 مليار $م^3$، وهذا يضمن تأمين المياه الكافية لتحقيق الأمن الغذائي، ولكن يحتاج تطبيق هاتين الطريقتين إلى استثمارات مشجعة وكافية .

8- إن تطبيق الإدارة المتكاملة في موارد المياه يُعدّ المُدخل الصحيح لتخفيف العجز في المياه وضمان الاستفادة المناسبة منها، وزيادة كمياتها المتاحة للاستثمار وتحسين نوعيتها، وزيادة كفاءتها أو جدواها الاقتصادية، وضمان استمراريتها للأجيال القادمة، وهو مُدخل أساسي في التنمية الريفية المستدامة والعامة على حد سواء .

9- وجود علاقة جدلية بين العجز في المياه والعجز في الأمن الغذائي أو الفجوة الغذائية.

10- تعاني الثروة الحيوانية من نقص في القاعدة العلفية، ومن تدني إنتاجيتها، ومن توطن بعض الأمراض، وتخلف تصنيع منجاتها.

11- تتعرض المراعي لجملة من المشكلات أهمها الرعي الجائر والمبكّر نتيجة للحمولة الرعوية الكبيرة ولزراعة أجزاء واسعة منها واحتطاب المعمّر منها.

12- تعاني حرفة الصيد من مشكلات هي الأخرى أهمها تخلّف البنية التحتية الأساسية، وتخلّف طرائق الصيد وعدم إدارتها ومراقبتها بشكل علمي لتحديد المواسم والمواعيد والكميات، وعدم الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والتقني العالمية في هذا المجال .

13- أكدت التجارب إمكانات القضاء على ظاهرة التبوير المنتشرة في الأراضي الزراعية من خلال زراعتها بالنباتات العلفية كالنفل والبرسيم .

14- تدني مساهمة الناتج القومي الزراعي في الناتج القومي العربي إلى 6.8 % فقط، ولكن مع ذلك فهي أعلى من المعدل العالمي، ولكن يجب أن لا ننسى أنه يعمل بها 30 % من قوة العمل العربية ويعتمد عليها أكثر من 44 % من جملة السكان العرب. تراوحت نسبتها بين 1- 3.3 % في الدول النفطية إلى 63 % في الصومال.

15- تظهر مشكلة تسويق المنتج الزراعي في الأسواق العربية، على الرغم من عدم كفايتها للاحتياجات العربية من الناحية النظرية، ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق العربي من جهة ومنافسة المنتجات الأجنبية، لعدم وجود قيمة مضافة في السلع الزراعية بعد قطافها وتوضيبها بالشكل المناسب، من جهة ثانية . ويظهر هنا أيضاً دور الاستثمار في القطاع الزراعي حيث تُوجد فرص العمل الزراعية ويُزيد من القيمة المضافة على السلع الغذائية، كما هو الحال في الأسواق العالمية المتقدمة.

16- لا يشكل البحث العلمي الزراعي في الوطن العربي حافزاً للاستثمار، ولا تؤدي مخرجاته الدور المناسب في النهوض بالقطاع الزراعي.

17- بيّنت المعطيات تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي، وفي المجتمعات الريفية بشكل عام . وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها : ضعف البنية التحتية الزراعية الجاذبة للاستثمارات، وعدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار، وارتباط الاستثمارات الخاصة بالريعية المباشرة لها، وهذا لا يوجد في معظم مجالات القطاع الزراعي، في حين توجد مجالات استثمارية أخرى منافسة لها .

18- تشكل الاستثمارات شرطاً أساسياً وحيوياً لا بدّ منه لتحقيق التنمية الزراعية والنهوض بالمجتمعات الريفية كمُدخل أوحد لمحاربة الفقر والهجرة وتنمية الموارد البيئية الريفية .

19- تؤدي الاستثمارات إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وإلى زيادة الاستفادة من موارد المياه وتنميتها، وإلى رفع الإنتاجية الزراعية من خلال إدخال الميكنة، وزيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي اللازم لتنمية الثروة الحيوانية وتطوير الصيد البحري .

20- إن تصنيع المنتجات الزراعية، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بالاستثمارات، يُسهم في إيجاد فرص العمل وزيادة القيمة المضافة في المادة الأولية الزراعية، وإيجاد حالة توازن في السوق العربية بين العرض والطلب.

21- على الرغم من تحسّن الاستثمارات العربية ونزوعها نحو الارتفاع، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 م واحتلال العراق في عام 2003 م، إلا أنه لم يرافق ذلك تحسّن كبير في الاستثمارات الزراعية. ومع ذلك فقد بيّنت الدراسة من خلال استخدام معامل ارتباط الرتب عند سبيرمان أنه توجد علاقة ارتباط إيجابية بين زيادة الاستثمارات البينية وبين زيادة الاستثمارات الزراعية، وإن كانت ليست كبيرة، إذْ كانت بحدود +0.15 فقط . وبلغت كمية الاستثمارات الزراعية السنوية خلال السنوات بين 2001 – 2008 م نحو 466.49 مليون دولار.

22- أدّى ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى ضعف استخدام الميكنة الزراعية، حيث لا تتجاوز 40.2% من نسبة الاستخدام العالمي .فما يمتلكه الوطن العربي يعادل 2 % فقط من الميكنة المستخدمة عالمياً .

23- تبيّن المعطيات أن المناطق العربية التي تتوافر فيها أوسع الأراضي الزراعية وتمتلك أفضل الشروط المناسبة للزراعة المكثّفة هي أقل المناطق استخداماً للميكنة الزراعية. وهذا ما يجعل الآمال جيدة أمام إمكانات زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من خلال زيادة الاستثمارات في هذا القطاع .

24- تبقى التنمية الزراعية المستدامة هي الحل الأمثل للمجتمعات الريفية العربية ولردم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وحماية التنوع الحيوي، ولكن يجب تحديد موضوع هذه التنمية وأهدافها وإجراءاتها ومدتها الزمنية وتكاليفها (أي الاستثمارات اللازمة للانطلاق بها) .

الاقتراحات:

بعد تعرّف وضع أزمة الغذاء في الوطن العربي وأسبابها ومدخلات الإنتاج الزراعي وأوضاع الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي والنتائج فإن هذا البحث يقترح منظومة من الاقتراحات للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي العربي وهي :

1- العمل على إيجاد إستراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة .

2- الشروع في إقامة بنية تحتية أساسية في المجتمعات الريفية العربية وخاصة في المناطق التي تمتلك خصائص استثمارية مميزة لجذب الاستثمارات العربية الخاصة، حيث الماء والأراضي الزراعية الواسعة وقوة العمل الرخيصة، وهذه تشكل أساساً للاستثمار والتنمية معاً .

3- سن التشريعات الاستثمارية المناسبة في القطاع الزراعي، بحيث تضمن أصول التنمية الزراعية المستدامة وسلامتها من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة ثانية، بما يحافظ على الموارد البيئية وتوازن منظوماتها، ويحافظ على السيادة الوطنية في حال وجود استثمارات خارجية كما يحصل الآن في السودان[38] . وإصدار قوانين وأنظمة تتصف بالشفافية الإدارية ولا تحتمل تفسيرات مختلفة، مع إيجاد البنى الهيكلية المناسبة،النافذة الواحدة،بعيدة عن الروتين وما يسيء للاستثمار والمستثمرين.

4- توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة من جهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الاستخدام التكاملي للموارد

38 بدأت الشركات العالمية، الصينية منها بشكل خاص بالدخول، من خلال عقود حكومية، في مجال النشاط الزراعي في السودان خلال هذا العام (2009 م) .

البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف. بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يحافظ على الأموال العربية داخل المنطقة العربية فيحميها من التآكل الذي تتعرض له خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية.

5- تصنيع المنتجات الزراعية، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بالاستثمارات، لإيجاد فرص العمل في المجتمعات الريفية، وهذا يُسهم في زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية الزراعية وإيجاد حالة توازن في السوق العربية بين العرض والطلب .

6- التوجه في جزء من الاستثمار إلى تصنيع الآلات الزراعية والمعدات التي تخدم النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي، لأنها تُعدّ من أهم الفعاليات التي تسرّع في التنمية الزراعية وتزيد من ربحيتها وتزيد من ضخّ الاستثمارات إليها، وهذا ما تفعله الدول المتقدمة. إذْ لم نعد نرى منتجاً زراعياً في أسواق الدول المتقدمة دون وجود نشاط صناعي فيه.

7- دعم المجتمعات العربية الريفية ومحاربة الفقر فيها من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر .

8- إنشاء بنك لدعم الفقراء (بنك الفقراء) كما حصل في مناطق من العالم لتثبيت السكان في أراضيهم وتوجيههم نحو الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من صناعات غذائية .

9- إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، يكون قادراً على تمويل الحكومات العربية لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية، ويقوم بتمويل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في قطاع الزراعة وتنفيذ المشاريع التي تخدم هذا القطاع .

10-توجيه الدعم الاستثماري في مجال الثروة الحيوانية البرية بكل ما يتعلق بها كنشاط تكاملي بدءاً من حماية القاعدة العلفية الطبيعية إلى ربطها بالنشاطات الزراعية في الدورات الزراعية المكثّفة كمدخل أساسي في زيادة الريعية الزراعية، والاستفادة من الموارد البيئية وموارد المياه الشحيحة .

11-التوجه نحو القطاع السمكي بزيادة الاستثمارات، وهي تحقق ريعية سريعة، في البنية التحتية الأساسية وفي عمليات الصيد والتصنيع والتسويق، وحماية الثروة السمكية وتنظيم صيدها وضبطه.

12-توجيه الاهتمام بالمشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الاستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحو المشاريع ذات الإنتاج الكبير.

13-تحسين المدخلات الزراعية مثل (الميكنة، البذور، الأسمدة، والأعلاف) من خلال تقديم القروض الميسرة لذلك والاستفادة من مخرجات البحث العلمي ودعم مستلزمات الإنتاج.

14-تحسين الممارسات الزراعية كالإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة وتخفيض خسائر ما بعد حصاد المحاصيل من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين .

15-دعم مراكز البحوث الزراعية العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكاردا وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل ودعم الهيئات الاستثمارية الزراعية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها.

16-دعم التسويق الزراعي الريفي بإيجاد المشجعات التسويقية الاستثمارية لتحسين شروط حفظ السلع الزراعية وكيفية عرضها وتصنيعها لتتوافق مع الشروط

التسويقية العالمية لتكون منافسة في الأسواق العربية والعالمية على حدّ سواء وإعفاؤها من الضرائب والرسوم المفروضة على غيرها كلّها.

17-دعم التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية وتشجيعها ووضع أفضلية لها على غيرها من المنتجات الزراعية العالمية، كما تفعل الكتل الاقتصادية الكبرى، كالسوق الأوروبية المشتركة، إذ إنَّ الأفضلية في هذه الأسواق للمزارعين الأوروبيين.

18-تبنّي مبدأ التشاركية في التخطيط الزراعي وفي تنفيذ الخطط الزراعية، بهدف إدخال المزارعين ضمن عمليات التنمية الفعلية للمجتمعات الريفية وتمليكهم نسباً معينة من المؤسسات الزراعية في مناطقهم لزجّهم في إطار المسؤولية ومشاركتهم في عمليات التنمية والاستثمار أيضاً. وبهذا نضمن أن جزءاً مهماً من ريع التنمية يبقى ضمن المنطقة التي تخرج منها بوصفه مصدراً مهماً من مصادر التنمية المستدامة.

19-ضرورة نقل التقانة الحديثة في الزراعة بمجالاتها الزراعية كلّها إلى الأرياف العربية) مثل نظام الزراعة دون حراثة، الزراعة العضوية، المكافحة الحيوية) لأنه يمثل أساساً مهماً في تطوير المشاريع الاستثمارية وتوسيع انتشارها لدى المربين، والتركيز على دور الإرشاد والتوجيه لأنه من أفضل السبل لإنجاح ذلك.

فيما يأتي مخطط مقترح من الباحث لتحقيق الأمن الغذائي العربي،الشكل رقم 4 :

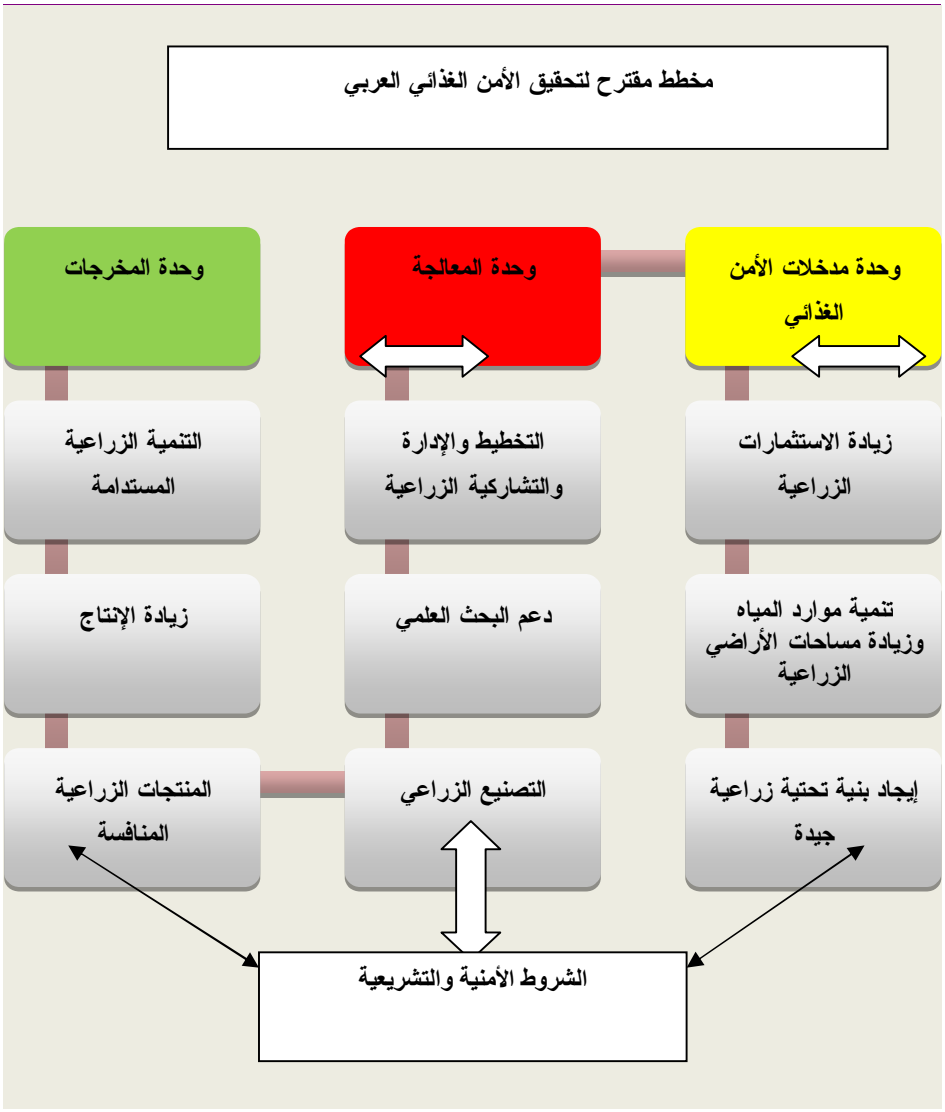
مخطط مقترح لتحقيق الأمن الغذائي العربي
وحدة مدخلات الأمن الغذائي
وحدة المعالجة
وحدة المخرجات
زيادة الاستثمارات الزراعية
التخطيط والإدارة والتشاركية الزراعية
التنمية الزراعية المستدامة
تنمية موارد المياه وزيادة مساحات الأراضي الزراعية
دعم البحث العلمي
زيادة الإنتاج
إيجاد بنية تحتية زراعية جيدة
التصنيع الزراعي
المنتجات الزراعية المنافسة
الشروط الأمنية والتشريعية

المراجع والمصادر

1- القرآن الكريم . سورة المؤمنون .

2- أبو زيد، محمود. 1993م. تقييم الأوضاع الحالية للموارد المائية في الوطن العربي.

3- الحبوبي، حسن أزهر. 2008 م .تجربة الهيئة العربية في الاستثمار الزراعي والدروس المستفادة، عدد خاص 15،19.

4- خوري،جان . الدروبي،عبد الله . 1990 م .الموارد المائية في الوطن العربي، أكساد.

5- الراوي،عبد الرزاق.1987م.مجلة الزراعة والتنمية،العدد 3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

6- سعيد،إبراهيم . 1993 م. مشكلات الأمن الغذائي العربي .دمشق .مطبعة الاتحاد.

7- سعيد، إبراهيم. 2008م. إستراتيجية الأمن المائي العربي.دمشق .دار الأوائل ط2 .

8- عبد السلام، محمد السيد. 1998م.الأمن الغذائي للوطن العربي .عالم المعرفة . العدد 230.

9- عبد الواحد، إياد . عطا علي، مُرضي عبد العظيم. 2008 م .منهجية إسهام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال نشر وتوطين نظم الزراعة المستدامة لدى صغار المزارعين في المنطقة العربية. مجلة الاستثمار الزراعي .الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.العدد السادس .

10- العتر، حسين علي . زين العابدين سيد رزق . 1984 م .موارد المياه في الوطن العربي ووسائل تنميتها، ندوة المياه في الوطن العربي، القاهرة.

11- مجاهد،وحيد علي .2008م.مجلة الاستثمار الزراعي .الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.العدد 6.

المؤسسات والتقارير:

1- البنك الدولي .ارتفاع أسعار المواد الغذائية : خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي 2008 م.
2- البنك الدولي . تقرير التنمية في العالم 2008 م .
3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 م.
4- جامعة الدول العربية .إحصاءات وأرقام عن الدول العربية. 2009 م .
5- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008 م.
6- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2007 م.
7- ملتقى الاستثمار في الدول العربية .بيروت.حزيران / يونيو . 2009 م.
8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025 م .
9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2007م.
10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي2007 م.
11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة آثار استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي والعالمي 2008 م .
12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.المجلد(27)2007م.
13- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .Agricultural Outlook. 2007 – 2016
14- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. المكتب الإقليمي للشرق الأدنى – مشروع تقرير المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرين للشرق الأدنى – القاهرة 2008 م.

15- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) تقرير مشترك . أيار / مايو 2008 م .

16- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي . تقرير 2008 م.

References in English:

1-Archer, D.W., Dawson, J., Kreuter, U. P., Hendrickson, M., And Hlloran, J. M .2008. Social and political influences on agricultural systems. Renewable Agriculture and Food Systems 23 (4): 272 - 284.

2 - Bosch. D. J. and Pease, J. W. 2000. Economic Risk and Water Quality Protection in Agriculture. Review of Agricultural Economics 22: 438 - 463.

3 - Food and Agriculture Organization (FAO). 2006. The FAOSTAT Database. Available at Website http: / / faostat. Fag. org. / Default. aspx (Verified 5 September 2007).

4 - Hanson, J. D., Hendrickson, J., And Archer, D. 2008 Challenges for maintaining sustainable agricultural systems. Renewable Agriculture and Food Systems. 23 (4): 325 to 334.

5 - Quarterly Market Outlook, Nov. 2007.

6 - Sumberg, J. and Reece, D. 2004. Agricultural research through a 'New Product Development' Lens. Experimental Agriculture 40: 295 - 314.

7 - Tearm Financing in Agriculture: A Review of Relevant experiences. Report N. 03/054 CP-GEN Date: 20 October 2003.

8 - UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva, 2004.

9-UNDP, Human Development Report, 2008.

10 - UNESCO. Statistical Year Book.Paris.2007.

11-World Bank. World Development Indicators, 2007.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/9/1